



مشاركة النساء ذوى الإعاقة
فى المجال العام
(التمييز المزدوج)

مؤسسة جنوبية حرة

المشهرة برقم (١٤٥٠) لسنة ٢٠١٥



فريق الاعداد:

بسمة عثمان

نهلة حسن

قسمة كاتول

إعداد البحث: نغم على

- الفهرس -

4.....	الفصل الاول
5.....	1- مقدمة وخطة البحث
13.....	2- الدراسات والبحوث السابقة
17.....	الفصل الثانى
	1- تحليل لأوضاع ذوى الإعاقة
18.....	من خلال الاستبيان داخل المحافظة
	2- رؤية لخصائص ذوى الإعاقة من حيث
24.....	البناء الاجتماعى , السياسى ,الاقتصادى
34.....	الفصل الثالث
	1- أثر التكنولوجيا والتطور الإليكترونى
35.....	فى حياة ذوى الإعاقة
	2- القوانين والتشريعات التى تخص
42.....	ذوى الإعاقة ومدى تمثيلها لحقوقهم
45.....	التوصيات
47.....	المراجع
84.....	مرفقات البحث

الفصل الأول

1- مقدمة وخطة البحث.

2- الدراسات والبحوث السابقة.

فى ظل اهتمام مؤسسة جنوبية حرة بأوضاع الفئات المهمشة داخل المجتمع ، وإيماناً منا بأنه لجميع أفراد الأسرة الإنسانية من كرامة وحقوق متساوية دون تمييز من أى نوع ، وذلك كأساس للحرية والعدالة الاجتماعية داخل المجتمع .

قمنا بعمل ورقة بحثية حول مشاركة وتفاعل النساء ذوى الإعاقة فى المجال العام كقضية تم إهمالها لعقود وكان لإهمالها تداعياتها السلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً على كيان المجتمع .

- بدأت الدراسة بتعريف للمشكلة وأهميتها وتطرقنا بعدها إلى أهم المفاهيم الأساسية والفرعية المتعلقة بالبحث ، ثم قراءة لأوضاع المعاقين فى الواقع المحلى داخل محافظة أسوان من خلال شرح مبسط لخصائص المعاقين من حيث البناء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى داخل المجتمع الأسوانى ، وتسليط الضوء على أهم التشريعات والقوانين ومدى تمثيلها لاحتياجاتهم ومطالبهم مع عمل استبيان مبسط لمعرفة أوضاعهم الحالية بشكل عام ، وذلك باعتبارهم أشخاص طبيعيين كاملى الأهلية ويتمتعون بالإدراك والتمييز، لهم حقوق وعليهم واجبات وأنهم فئة ليسوا بالقليلة وإعاقتهم لا تعطى الحق لأى كان باستبعادهم عن ممارسة حقوقهم السياسية ، فهم ليسوا عاجزين إنما عجز المجتمع عن استيعابهم وتقبلهم وبالتالي الاستفادة من قدراتهم ومواهبهم وتنميتهم ليتكيفوا بشكل كامل مع المجتمع .

- إن التحدى الأكبر الذى يواجه مصر هو تحدى ثقافى ، تنموى ، فالتغيير يستلزم بيئة ثقافية وقيمية سوية ينعكس إيجاباً على المواطن ومنظمات المجتمع المدنى ، ويحدث تحول فى عقلية وثقافة الأجهزة الحكومية والجهات المسؤولة .

وأخيراً : نحن ندرك ان النضال من اجل القضايا التى تتعلق بالثقافة والتنميط المجتمعي ، لا تحل بشكل جذري ولكن من خلال ضغط مجتمعي يؤمن بأهمية الاصرار علي المطالبة بالحقوق. فنحن نطرح رؤية ونلقي الضوء علي ابعاد المشكلة الحقيقية إيماناً منا بان تحديد المشكلة ودراسة ابعادها وفتح نقاش عنها في المجال العام ، هو اولي خطوات الحل كي نصل الي مجتمع آمن،سوي،يضمن لجميع أفراده حياه حرة مستقرة.

أولاً : سؤال البحث

برغم من الحراك السياسى الذى اتسع فى مصر فى العقد الأخير عمومًا وبعد ثورة 25 يناير خصوصًا ، حيث تم إدماج الفئات المهمشة فى المجال العام سواء نشاط اجتماعي أو سياسى ، كوجود النساء بشكل ملحوظ ، وأيضًا المشاركة الشبابية ، وأيضًا ظهور ما يسمى بالحركات أو (المطالب الفئوية) ، لم يتم تواجد ذوى الإعاقة فى هذا الحراك بشكل ملحوظ ، وإن وجدوا فيتمحور هذا الوجود داخل المنظمات الأهلية الراعية لهم ويقتصر وجودهم داخل الأحزاب كاستغلال لمواقفهم ووجاهة اجتماعية . لذا تتمثل مشكلة البحث الرئيسية فى مدى مشاركة النساء ذوى الإعاقة فى المجال العام عمومًا والعملية السياسية تحديدًا أو تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة وعلاقتها بالبناء الثقافى والاقتصادى لتركيبية المجتمع الأسوانى فى ظل أيضا التدفق المعرفى والتطور التكنولوجى القائم فيما يخص قضية ذوى الإعاقة .

ثانيًا : أهميته :-

تتمثل أهمية البحث فى أنه :-

- يقدم طرح ورؤية المعاقين فى الواقع المحلى داخل محافظة أسوان .
 - وأيضًا سيقدم البحث قراءة لأهم العوامل المؤثرة فى مشاركة النساء ذوى الإعاقة اجتماعيًا وسياسيًا .
 - سوف يكون أداة للتعرف على المعوقات التى تحول دون مشاركة النساء ذوى الإعاقة فى المجال العام ، وإيضاح لأهمية هذه القضية ، وضرورة إيجاد حلول قطعية لها .
 - يمكننا التنبؤ من خلال هذا البحث بحجم مشاركة ذوى الإعاقة فى الانتخابات البرلمانية القادمة (كمثل) ، وأيضًا تواجدهم المستقبلى فى ظل التطورات السياسية .
 - قلة الأبحاث التى تهتم بمدى المشاركة السياسية للمعاقين وتفاعلهم فى الحياة العامة .
- الأهداف :-

- 1- عمل قراءة وتحليل لأوضاع المعاقين ، وقياس مدى مشاركتهم فى المجال العام ، والعملية السياسية تحديدًا ، وما هى متطلباتهم واحتياجاتهم ؟ .
- 2- إلقاء الضوء على العلاقة ما بين مشاركة ذوى الإعاقة فى المجال العام والبناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وهيمنة القبليات .
- 3- الاطلاع على القوانين والتشريعات المسبق وضعها لذوى الإعاقة ومدى تطورها وتمثيلها العادل لهم بالمقارنة مع دول أخرى .

4- قياس مدى تأثير التكنولوجيا والتدفق المعرفى على المشاركة السياسية وتفاعلهم فى المجال العام .

5- بحث التأثير الجغرافى من مدينة أو قرية أو مركز على مشاركة النساء ذوى الإعاقة فى العملية الساسية ، وذلك من خلال الاستبيان المقام على حالات ذوى إعاقات متنوعة داخل القرى والمراكز فى أسوان .
المفاهيم الأساسية للبحث :-
مفهوم الإعاقة:-

أولاً: **التعريف اللغوى** : عاقه عن الشئ عوقاً أى منعه وشغله فهو عائق ، والجمع عوق . (1)
ثانياً: **التعريف الاصطلاحي** : هو إصابة بدنية أو عقلية أو نفسية تسبب ضرراً لنمو الطفل البدنى أو العقلى أو كلاهما ، وقد تؤثر فى حالته النفسية ، وفى تطور تعليمه وتدريبه، وبذلك يصبح الفرد أو الطفل من ذوى الإعاقة ، وهو أقل من رفقاءه فى نفس العمر فى الوظائف البدنية أو الإدراك أو كلاهما ، والإعاقة ليست مرضاً ولكنها حالة من الانحراف أو التأخير الملحوظ فى النمو من الناحية الجسمية ، الحسية ، العقلية ، السلوكية اللغوية أو التعليمية ، مما ينتج عنه صعوبات خاصة لا توجد لدى الأطفال الآخرين . (2)
وهذه الصعوبات والحاجات تستدعى توفير فرص خاصة للنمو والتعليم ، واستخدام أدوات وأساليب مكيمة يتم تنفيذها فردياً وباللغة التربوية .
تعريف صاحب الإعاقة (المعاق) :-

وفقاً لقانون مساواة الحقوق للأشخاص أصحاب الإعاقة (1998) فإن صاحب الإعاقة هو : " كل شخص يعانى من محدودية جسدية أو نفسية أو عقلية دائمة أو مؤقتة تعيقه بشكل جدى عن القيام بوظيفة واحدة أو أكثر التى تعتبر أساسية فى الحياة اليومية ، وذلك ضمن الحدود التى تعتبر طبيعية " .

مفهوم المشاركة السياسية:-

هو نشاط سياسى يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم فى إطار النشاط السياسى ، وطبقاً لتعريف "صموئيل هتغون" و"جون نيلسون" فإن المشاركة تعنى تحديد ذلك النشاط الذى يقوم

⁽¹⁾ تعريف الإعاقة <http://www.hawaalive.com/brooonzyah/t152143.html>

⁽²⁾ الأمم المتحدة - الجمعية العامة الدورة التاسعة عشر التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 21 ديسمبر 2011.

به المواطنون العاديون بقصد التأثير فى عملية صنع القرار ، وهى تنتج إعادة بناء وتركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه .
منظمات المجتمع المدنى :-

هى وحدات اجتماعية (تجمعات بشرية) تنشأ قصداً للوصول إلى أهداف معينة كما أنها تعطى فكرة محدودة للعالم ، كما أن الأهداف تعتبر أحد مكونات شرعية المنظمة الذى يسن ضروب نشاطها المختلف .
الإعالة :-

هى تحميل الشخص كافة المسئوليات عن أفراد آخرين من توفير السكن والصحة والتعليم وغير ذلك .

وبناءً على ذلك يجد بعض الناس مبرراً فى اتخاذ قرارات تخص من يعولهم فى أمورهم الحياتية الخاصة بدلاً عنهم .
مفهوم البناء الاجتماعى :-

يرى بروان أن مفهوم البنية يشير بالضرورة إلى وجود نوع من الترتيب بين الأجزاء التى تدخل فى ترتيب الكل وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة بين الأجزاء التى تؤلف الكل وتجعل منه بنية متماسكة ومتأثرة ، ومن ثم تكون الوحدات الجزئية التى تدخل فى تكوين البنية الاجتماعية هم الأشخاص أعضاء المجتمع الذين يحتل كل منهم مركزاً معيناً فى المجتمع ويؤدى دوراً معلوماً فى الحياة الاجتماعية .

والإنسان فرداً :- هو كائن بيولوجى يتكون من مجموعة وحدات وعمليات عضوية ونفسية وبالتالي مدار البحث حول (البيولوجيا وعلم النفس) .

أما الإنسان شخصاً :- فهو مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتحدد طبقاً لمكانته لاجتماعية مواطناً ، زوجاً ، أباً ، وعضواً فى المجتمع الخ..... ، ومن هنا يصبح الإنسان "الشخص" لا "الفرد" هو موضوع بحث (الانثروبولوجيا الاجتماعية) التى تستخدم باستمرار النظام الاجتماعى ... هذا ما يفسر - فى رأى "براون" - استمرار العشيرة والقبيلة والأمة بحسبانها تجسيدا لتنظيمات معينة من الأشخاص ، رغم التغير الذى يصيب الوحدات المؤلفة من وقت إلى آخر .
المفاهيم الفرعية للبحث :-

1- الثقافة المجتمعية :-

هى طيف من المعتقدات الدينية والمجتمعية الصحيح منها والمغلوط ، وايضاً القيم والنظم والتشريعات الحاكمة واللغة والإرث والتي تشكل إرث بالنسبة للأمة وشخصيتها وهويتها بين الأمم . وهو يختلف عن الثقافة الفردية .

2- الإشارك الكامل فى المجتمع يعنى :-

أن يحظى الأشخاص ذوى الإعاقة بالاعتراف الكامل والتقدير بوصفهم مشاركين متساوين مع غيرهم ، وتفهم احتياجاتهم على أنها جزء من النظام الاجتماعى والاقتصادى ولا تعرف بأنها "احتياجات خاصة" ، ولتحقيق الإشارك الكامل لابد من تهيئة بنية مادية واجتماعية خالية من العوائق ويمكن الوصول إليها ، ويرتبط مفهوم المشاركة والإشارك بمفهوم "التصميم العام" الذى يستدعى مراعاة احتياجات جميع أفراد المجتمع لدى تصميم المنتجات والبيئات والبرامج والخدمات ، بحيث تفى الحاجة لاحقاً إلى تكييف أو تصميم متخصص .

3- التهميش :-

التهميش لغوياً هو : الإهمال .

والتهميش فى بعض جوانبه يعنى عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفرادهم ومواهبهم وطاقاتهم ، ويوافق مفهوم التهميش مفهوم " الاستبعاد الاجتماعى " الذى هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب فهو موضوع حيوى وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية فى أى مجتمع .

4- التعصب القبلي :-

التعصب لغة :- قال ابن منظور : التعصب من العصبية وهو أن يدعو الرجل الى نصره عصبية والتألب معهم على من يناؤهم ظالمين كانوا مظلومين .

التعصب اصطلاحاً :- يمكن تعريف التعصب بأنه شعور داخلى يجعل الإنسان يتشدد ويرى نفسه دائماً على حق ويرى الآخر على باطل بلا حجة أو برهان ويظهر هذا الشعور بصورة ممارسات ومواقف متزامنة ينطوى عليها احتقار الآخر وعدم الاعتراف بحقوقه وانسانيته .
المنهج المستخدم :-

سوف نستخدم فى هذا البحث المنهج الوصفى ، حيث يقوم هذا المنهج بوصف الخصائص وجميع المعلومات عن مجتمع (ذوى الإعاقة) مثل معرفة تركيبه السكانى وخصائصه من حيث البناء الاجتماعى والاقتصادى والثقافى له ، وهى دراسة وصفية تحليلية وليس لها فروض مسبقة ومن مزايا هذا المنهج :

- 1- التقليل من احتمالات التحيز فى وصف عناصر المشكلة .
- 2- الاقتصاد فى الجهد الذى يبذله الباحث ، مما يؤهل الفريق لفهم ودراسة مشكلة البحث (أوضاع ذوى الإعاقة) فى أسوان .
- 3- يهتم هذا المنهج بوصف الحقائق وجميع المعلومات ، ويعتبر هذا البحث كىفى إلى حد ما، حيث يتم أخذ عينة تمثل مجتمع المعاقين داخل المجال الجغرافى للبحث (مركز أسوان _ قرى نصر النوبة _ كوم امبو) . وذلك لتوفير الجهد والوقت ، وأيضاً لصعوبة الحصر ، فهو يعتمد بقدر كبير على البيانات عن المشكلة وأبعادها ، ومحاولة اكتشاف جميع جوانبها .
- 4- وتكون هذه الدراسة الوصفية محددة عكس الدراسة الكشفية التى قد يلجأ الباحث إلى تعديل أهدافه ، وتعتمد على تساؤلات يعمل الباحث على الإجابة عنها وليست فروض تخمينية .
مجالات البحث :

 - 1- المجال البشرى :- ويتم فيه أخذ عينات عشوائية من حالات ذوى الإعاقة - خاصة النساء - للتحديد عن قرب جوهر وأبعاد المشكلة ، وتكون العينات من مجال تواجدهم (أندية - مدارس داخلية - بعض الجمعيات الراعية لهم - وداخل منازلهم من خلال دوائر المعارف للفريق البحث) .
 - 2- المجال الجغرافى :- يقام هذا البحث داخل الحيز الجغرافى لمحافظة أسوان مع التركيز على مركز أسوان وبعض قرى مركزى نصرالنوبة وكوم امبو .
 - 3- المجال الزمنى :- سوف يستغرق هذا البحث حوالى ثلاثة أشهر :

 - * فبراير :- تحضير للبحث + تدريب الفريق على مناهج البحث العلمى .
 - * مارس :- عمل خطة البحث + البدء فى العمل الميدانى مع جمع البيانات وتحليلها .
 - * أبريل :- بداية كتابة البحث + التقرير النهائى والتوصيات + المؤتمر .

أدوات البحث :- أولا الملاحظة :-

فى البحوث الوصفية⁽¹⁾ يمكن الاستعانة بكافة الطرق للوصول على المعلومات من الملاحظة والمقابلة وتحليل الوثائق وعمل استبيان ، ونعتمد فى هذا البحث على الملاحظة وهى الملاحظة المقصودة وليست العابرة ، وهى تتميز بالصبر والتأنى للكشف عن تفاصيل الظواهر وتحقيق أهداف البحث والتأكد من صحة البيانات من خلال متابعة سلوك المبحوثين ، ومميزات الملاحظة :-

1- تسجيل الحدث فور وقوعه بشكل مباشر دون الحاجة إلى سؤال المبحوثين .

2- تتميز بالمرونة ، حيث يمكن تعديل خطته وفقاً للظروف ، وهناك تصنيفات عديدة للملاحظة اهتم العلماء بها على حسب درجة أهميتها ودقتها ، مثل (الملاحظة المنظمة- الملاحظة بالمشاركة - الملاحظة التجريبية)⁽²⁾.

ثانياً المقابلات :-

أجرينا داخل هذا البحث عدد من المقابلات الحرة المرنة غير محددة بأسئلة ملزمة ، وكانت هذه المقابلات مع بعض مسئولين الجمعيات الأهلية التى ترعى ذوى الإعاقة داخل محافظة أسوان ، وأيضاً مديرى بعض المدارس الخاصة لذوى الإعاقة ومسئولى النادى الوحيد لذوى الإعاقة داخل المحافظة ، للتعرف من خلالهم على أوضاع المعاقين داخل المحافظة ومدى تواجدهم وتفاعلهم فى المجال ، وذلك من خلال خبرتهم فى متابعة قضية ذوى الإعاقة ومشاكلهم ومتطلباتهم .

ثالثاً : الاستبيان :-

وهو الجزء الميدانى للبحث ، وهو عبارة عن نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه للأفراد من أجل الحصول على معلومات حول مشكلة البحث .

ويحتوى الاستبيان على نوعين من الأسئلة وهما مغلقة ، ويحدد فيها الباحث احتمالات الإجابة بوضع علامة (نعم/لا) أمام ما يراه مناسب ، ومغلقة حيث تتيح مساحة للحالات بكتابة كل التفاصيل الخاصة بهم مهما كانت بسيطة ، وأيضاً أهمية تدوين الملاحظات الخاصة بكل حالة على حدة ، أغلب الأسئلة بسيطة وواضحة ومتدرجة من الموضوعات العامة إلى الموضوعات الخاصة .

⁽¹⁾ أ/عصام شعبان : دراسة عن البحث العلمى ومنهج البحث .

⁽²⁾ معهد البحوث والدراسات الأفريقية (جامعة القاهرة 2013) .

رابعاً : جمع وتحليل البيانات :-

وهي المرحلة الثانية من الجزء الميدانى للبحث ، وهي أهم خطوات البحث وترتبط بأهدافه ، ويعمل الباحثين داخل البحث على التحقق من مدى صدقها ، وتم الأخذ فى الاعتبار أن يبتعد الباحثين عن التحيز فى جمع البيانات ؛ حتى يضمن الباحث سلامة البيانات . وتهدف هذه المرحلة إلى الملاحظة الكلية للتوصل إلى الإجابة عن التساؤلات التى تم ذكرها مسبقاً ، وتركز هذه العملية على ثلاثة جوانب :

- 1- ترتيب البيانات ... بطريقة تساعد على الكشف عن علاقة الارتباط بين الظواهر ، وذلك من خلال مراجعة البيانات ذات الأهمية من كل المعلومات المتاحة .
- 2- تصنيف البيانات... فى ضوء أوجه الشبه والاختلاف .
- 3- تفسير البيانات ... يسعى فيه الباحث أن يربط نتائجه بالإطار التصورى الذى استعان به والنظرية التى أقام عليها تصوره للبحث .
العينات وطرق اختيارها :-

يتم اختيار العينات التى تمثل مجتمع البحث ، وهى توفر الوقت والجهد وتعطى مصداقية للبحث . وأيضاً أهمية أن تؤخذ البيانات من خلال أصحابها ، وتم اختيار العينة بعدة خطوات :-

- 1- وحدة العينة :- مجموعة أشخاص ذوى الإعاقة ، من خلال دوائر المعارف للفريق البحثى داخل مدينة أسوان ، ومركزى (كوم امبو - نصر نوبة) .
- يذهب الباحث إلى العينات فى أماكن تواجدهم (منازلهم - مدارس - جمعيات راعية لهم) .
- 2- إطار البحث :- يشمل الجميع الفئات التى تدخل فى البحث .
- 3- حجم العينة :- مجتمع ذوى الإعاقة داخل محافظة أسوان متجانس إلى حد ما من حيث المطالب وأنواع المعوقات التى تواجههم فى التواجد فى المجال العام ؛ وذلك لتشابه تركيبية المجتمع الأسوانى من حيث البناء الاجتماعى والاقتصادى ، والذى سوف نوضحه لاحقاً داخل البحث .
بناء على ذلك تم عمل الاستمارات مع العينات ، مع مراعاة الإمكانيات المادية والبشرية للفريق .
نوع العينة :-

- استُخدم فى هذا البحث (العينة العشوائية البسيطة) ، ويتم الاختيار العشوائى وفقاً لقواعد علمية تعطى لجميع وحدات البحث ، ويتم كتابة الاستمارة والبيانات دون تمييز ؛ وهذا لأن العينة صغيرة نسبياً لكنها تتميز بما يلى :-

- 1- الاختيار العشوائى الذى يتم يعطى صورة صادقة للمجتمع الأسمى .
- 2- يتيح للباحث حساب حدود الخطأ فى العينة باستخدام قوانين الاحتمالات .
الدراسات والبحوث السابقة :-

- الدراسة الموضوعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامية .

(الجمعية العامة للأمم المتحدة 21 ديسمبر 2011)

- تتركز هذه الدراسة على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامية ، وتحلل الأحكام ذات الصلة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، وتسلط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات وفي إدارة الشؤون العامة ، وتكشف عن التحديات الرئيسية التي لا تزال تمنع أو تحد من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامية في بلدانهم مشاركة فعالة على قدم المساواة مع غيرهم .

2. إتفاقية حقوق (الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري) الامم المتحدة .

المادة 1 " الغرض من هذه الاتفاقية :-

الغرض هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجمعية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة . ويشمل مصطلح " الأشخاص ذوي الإعاقة " كل من يعانون من عاهات طويلة الأمد بدنية أو عقلية أو حسية ، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين .

3- التوصيات العالمية في أبحاث الإعاقة في العالم الغربي : بقلم " استيفن أرسكروود " ، درجة الدكتوراة جامعة كنساس - الولايات المتحدة الأمريكية - ألقى هذا الخطاب في المنتدى العلمي الأول في أبحاث الإعاقة 7-8 ديسمبر 2010 .

يوضح الكاتب في هذا الخطاب بعض التوجهات العالمية في مجال أبحاث الإعاقة ، وتنتشر تلك التوجهات إلى باقي أنحاء العالم . حيث يصبح العالم أكثر ترابطاً في الاقتصاديات ، الاتصالات ، النقل ، التجارة ، يجب أيضاً أن يكون هذا حال بحثنا حيث يجب أن يعكس القضايا التي تنبع من تلك العلاقات المستمرة ، ونرى استجابة منظمة الصحة العالمية للانتشار السريع للأمراض المعدية مثال (فيرس انفلونزا الخنازير) بمثابة مثال جيد في مجال أبحاث الإعاقة ، نجد أن زيادة نطاق حديثي الولادة من ذوي الإعاقة بمثابة مثال آخر .

ومن خلال خبراتي في مركز الأمير سليمان لأبحاث الإعاقة من 2002 - 2004 ، أعتقد

أن السعودية ودول الشرق الأوسط عليها تكليف تلك التوجهات بما يناسب ثقافتها .

ورغم التطورات التي تحدث ، إلا أن نسبة إجمالي الناتج المحلى للمنطقة المخصصة للأبحاث لازالت متأخرة عن الدول الأخرى ، ولا تعد هذه مشكلة سهلة الحل . لذلك على الحكومات أن تقف وراء ذلك وتعمل على تنمية ثقافة الأبحاث الخاصة وتكييفها مع الظروف الواقعية باعتبارها قيمة اجتماعية قوية .

4. [بحث حول تمكين ذوى الاحتياجات الخاصة من ممارسة حقوقهم السياسية]

إعداد : رودينة سليمان صالح - إشراف الدكتور / مرفق سمور 2013

- قامت الباحثة بدراسة وضع المعاقين ، وتسليط الضوء على التشريعات والمعاهدات التي اعتنت بهم ، بغية الوصول إلى آلية تستطيع من خلالها تمكين المعاق من ممارسة حقه السياسى كحق الترشح لعضوية مجلس النواب بوصفهم أشخاص طبيعيين كاملى الأهلية ، يتمتعون بالإدراك والتميز ، لهم حقوق وعليهم واجبات ، وتحقيقاً لمبدأ المساواة ، وعلى الدولة تطويع نصوص القانون لخدمتهم وضمان مشاركتهم بالعملية السياسية . وحتى تصل لتحليل سليم لمشكلة الإعاقة وحقوق المعاق السياسية وآلية تمكينه من ممارسته هذا الحق ؛ علينا أن نعالج عدد من الفروض أهمها :-

- تعريف الإعاقة وبيان طبيعتها وتعريف المعوق ، وبيان مدى ما يتمتع به المعاق من حقوق سياسية .

- البحث بطبيعة الحقوق السياسية التي يستطيع المعاق ممارستها ، والبحث بنوع الإعاقة التي تسمح للمعاق بممارسة حقوقه السياسية ، وبيان إن كانت فئة مستثناة بحسب طبيعة الإعاقة من هذه الحقوق . ومحاولة إيجاد آليه أو طريقة تستطيع من خلالها تمكين المعاق من الترشح لمجلس النواب .

5. ورقة بحثية عن "رعاية وتأهيل المعاقين فى ظل القوانين والتشريعات المصرية" : إعداد /صلاح سيد عبد الشكور شطورى مدير نادى فرسان الإرادة والتحدى سابقاً وعضو بالجمعية النسائية بأسبوط .

- ويوضح أن لكل فرد الحق فى التمتع بكافة حقوقه المادية والاجتماعية والقانونية ، كما أن عليه واجبات المواطنة بقدر المستطاع ، ويجب على المجتمع أن يفهم هذه الحقوق لأنها جزء لا يتجزأ من خطة الدولة فى الاهتمام بالمعاقين .

- أن الجانب التشريعى لا يمكن أن يتخلف عن هذه الرعاية . بل يقننها ويعمل على بسط حمايته عليها ، لذلك نجد المشرع قد حرص منذ عام 1959م على مواجهة مشكلة المعاقين ؛ فصدر القانون رقم 14 لسنة 1959 بشأن " التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتحديدهم

" ، ثم أدمجت مواد هذا القانون فى قانونى العمل . ثم عاد المشرع تنظيم الموضوع بموجب القانون رقم 39 لسنة 1975 بالمعدل رقم 49 لسنة 1982 ، وأطلق عليه " قانون تأهيل المعاقين " .

معوقات البحث :-

فى إطار تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى والعاملين على حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص ، تبنت مؤسسات جنوبية حرة عمل دراسة (ورقة بحثية حول المشاركة السياسية للنساء ذوى الإعاقة) .

كانت الفكرة قائمة على هذه الفئة لم يعترضن له من ما يسمى بالعنف أو التمييز المزدوج لكونها امرأة وصاحبة إعاقة .

بدأت تكوين فريق عمل للبحث ولكننا واجهنا عدة أشكاليات :-

1- النساء ذوى الإعاقة :

- لا يوجد حصر موثق أو إحصائيات بعدد المعاقين أو نوعية الإعاقة داخل المحافظة ، مما يصعب الوصول للفئة المستهدفة .
- عدم تواجد هذه الفئة فى المجال العام بشكل واضح أو الدراسة ، حيث لا توجد مدارس وكليات خاصة تراعى أصحاب الإعاقات المختلفة ، ويختصر مستوى التعليم الفنى المتوسط وعددهم قليل جدا بالنسبة لأعداد ذوى الإعاقة الحقيقية .
- مع بدء تحضيرات البحث وجدنا هذه الفئة سواء رجال أو نساء فئة تستحق التوقف والدراسة والتعامل الإنسانى أولا ، فقررنا عمل البحث على الجنسين مع التركيز على دور النساء ذوى الإعاقة .

2- المشاركة السياسية :-

نحن نرى أن المشاركة السياسية الفعالة ، والنضال على الحقوق والحريات من خطوات التغيير الذى ننشده ، ولكن حالياً أصحبت كلمة المشاركة السياسية تقلق الكثيرين من الأشخاص وبعض الجهات المسؤولة ؛ لذلك وجدنا صعوبة فى التواصل مع الفئة المستهدفة ؛ نظراً لعدم إدراك البعض بأهمية ومعنى المشاركة الفعالة ، وأن تكون طبيعة المشاركة لهذه الفئة مهياًة وفق الظروف الخاصة التى تناسب ذوى الإعاقة ؛ لذلك قررنا إبدال لفظ (المشاركة السياسية) بـ (المجال العام) ، وأصبح اسم الدراسة ((ورقة بحثية حول مشاركة النساء ذوى الإعاقة فى المجال العام)) ، وتم تنفيذ الدراسة على هذا الأساس ، إدراكاً منا أن المجتمع

المدنى وسياسة الدولة لا ينفصلان، وأن دور المنظمات دور مراقب ومكمل لدور الحكومة ، وأن نكون أصحاب رؤى ، وأدوارنا حقيقة وفعالة داخل المجال العام ، إذا نحن شركاء فى صنع القرار .

3_الباقيات :

نحن كمؤسسة لسنا بجهة بحثية بشكل كامل ، لذلك قمنا بتكوين فريق من مجموعة من الفتيات بلغ عددهم تقريبا (15) ، وتم عمل تدريب لهن على كيفية عمل البحث العلمى والدراسات الأكاديمية لكي نقيم قسم بحثي داخل المؤسسة وتكون هذه هي التجربة الاولى، ولكن بعد التدريب تم انسحاب عدد من المتدربات ؛ نظراً لطبيعة البحث لأنه يعتمد على الجزء الميدانى والبحث عن الفئة المستهدفة داخل أماكن تواجههم ، وذلك به صعوبة للفتيات والمساحات المحدودة لهن فى التحرك .

الفصل الثانى

- 1- تحليل لأوضاع ذوى الإعاقة من خلال الاستبيان داخل المحافظة.
- 2- رؤية لخصائص ذوى الإعاقة من حيث البناء الاجتماعى , السياسى ,الاقتصادى.

1- تحليل لأوضاع ذوى الإعاقة من خلال الاستبيان داخل المحافظة :
أولاً:- تحليل لأوضاع ذوى الإعاقة ومطالبهم فى المجال العام:-

رغم انفتاح بعض البلدان وكثرة تجارب الديمقراطية ، إلا أن هناك فجوة بين خطاب حقوق الإنسان والواقع السياسى والاجتماعى ، فتصبح التربية على حقوق الإنسان نضالاً من أجل احترامها والعمل بها . وتحقيق النمو نحو التغيير والإدارة السوية للحكم . فنحن نواجه الآن أزمة حقيقية على المستوى الإنسانى أشد سوءاً من الأزمات السياسية والاقتصادية التى تواجهنا ، فحينما ننظر إلى شخص معاق باعتبار أنه ناقص أو غير كامل الأهلية فنحن إذاً لسنا أسوياء على المستوى الشخصى ، أن قضية الإعاقة الآن أصبحت قضية حقوق وواجبات نصت عليها الأديان ، وأقرتها المنظمات الدولية ، وشملتها دساتير الدول لأنها تخص شريحة من المجتمع تقدر عالمياً بما يقترب من 12% من السكان ، أى أن بمصر ما يزيد عن 8 مليون معاق ، وفى محافظة أسوان حسب تعداد مصر 2006 حوالى 8060 معاق من إجمالى عدد سكان تقريباً مليون نسمة .

نحن إذاً أمام فئة ليست بالقليلة وليست من عالم آخر ، وبحسب آخر إحصاءات لوزارة التضامن الاجتماعى ترصد داخل مصر حوالى 350 جمعية أهلية تعمل على قضايا ذوى الاحتياجات الخاصة نفسياً واجتماعياً ومهنياً .

وتوجد أيضاً مؤسسات حكومية مختصة بهذه القضية . ولكن هذا لا يكفي ، لا يزال المعاقين فى هذا البلد متواجدين فعلياً إلى حد ما يعاملون كفئة ثانوية ، ويعانون من التهميش ونقص الخدمات المقدمة إليهم . قام عدد كبير منهم بالمطالبة بحقوقهم وتفعيل نسبة 5% ، وتم عمل اعتصامات وإضرابات فى أكثر من محافظة ، ولكن وكالعادة لم يسمح لهم ولا يوجد مستجيب لهم . ففى أسوان مثلاً قام بعض المعاقين فى أبريل 2013 بعمل اعتصام أمام مبنى المحافظة حتى يحصل الشباب على تأشيرات عمل لا يتم تنفيذها ، على الرغم من أحقيتهم فى العمل وفق نسبة 5% ولم يلقى لهم بالاً وما زالت مشاكلهم قائمة . بدأت تتعالى الأصوات نسبياً ، ويوجد تواجد فعلى إلى حد ما بعد ثورة 25 يناير . ولكن هذا لا يكفي نحن نريد حلول جذرية لأصول المشكلة وليست مسكنات كما تم آنذاك .
ذوى الإعاقة قبل الثورة :-

من المهم الوقوف على وضع ذوى الإعاقة قبل الثورة من أجل التدرج فى معرفة أسباب ونتائج المشكلة الخاصة بهم ووضع مشاركتهم السياسية والعامة والتغيرات التى طرأت عليها.

فى العقد السابق للثورة وخاصةً ومع اهتمام الدولة بالشكل الخارجى لها كدولة موقعة على اتفاقيات دولية تلزمها بالعمل فى ذلك ، لم تكن الخدمات مقدمة بشكل حقيقى أكثر منه تمثيل خارجى مما أدى إلى عدم الشعور بأى خدمات لذوى الإعاقة .

وعلى سعيد آخر وجود مجتمع مدنى ضعيف وهش ومجتمع مدنى محلى غير فعال بالشكل الكافى ، حيث ذكر المبحوثين أنه يوجد قلة بالمشاريع المقدمة ويذكرون أن من المشاريع التى استفادوا منها وكانت مقدمة لذوى الإعاقة بشكل حقيقى هو مشروع سويسرى ولقى رضى كبير من قبل ذوى الإعاقة . (tertizon)

من حيث القوانين علم ذوى الإعاقة بوجود قوانين غير مفعلة ولا تمثل أهمية لدى الدولة للوقوف على تنفيذها ، بل على العكس كان يتم استغلالها للترويج إعلاميا على دورها فى قضية ذوى الإعاقة والاهتمام بهم من أجل الصورة الدولية . ذوى الإعاقة بعد الثورة :-

سوف يذكر تاريخ ثورة الشعب المصرى أن ذوى الاحتياجات الخاصة شاركوا فى الثورة وشاهدوا على وجودهم سجلات مصابى الثورة ، هم من هتفوا مع كل من هتف (عيش - حرية - عدالة اجتماعية - كرامة إنسانية) (1) .

هذه المشاركة تمثل نقلة نوعية ومرحلة جديدة فى حركة المعاقين فى مصر ، فخلال عقود مضت لم تكن مطالبهم تتجاوز ما يتعلق بتحسين الشروط لتسيير الحياة ، وهى حقوق أساسية لاجدال حولها ، ولكن جاءت الثورة والإصرار على الضغط والوجود الفعال بالوضع الجديد ، وكانت أولى الثمار ممثلة لهم فى لجنة إعداد الدستور 2014 لجنة الخمسين والذى مثلهم فيها الدكتور / حسام المساح - أستاذ القانون الدولى - أنها الإشارة الأولى التى تؤكد أن المعاقين دخلوا كباقي المواطنين حلبة السياسة ، وأن لهم دور سياسى قادم هم من سيحددون أطره وملامحه .

وقد حدث طفرة فى المشاركة السياسية ونقلتها نوعية ، حيث شارك فى التصويت على الدستور نحو 4 مليون معاق ويقدرها بنسبة 30% من إجمالى المعاقين فى مصر وفقاً لتقرير (المجلس القومى للإعاقة) .

¹ جزء من دراسة فى العدد 11 من آفاق سياسية.

إن هناك فرص يمكن البناء عليها وأن تتسع لها آفاق المشاركة ، إلا أنها محاطة بتحديات لا يمكن إغفالها ، نذكر منها :-

- 1- واقع اجتماعي ممتد العقود من التهميش والعزل .
- 2- ثقافة اجتماعية راسخة تتعلق بالنظرة للعملية الانتخابية التي تنتصر للمال والعصبية والقبلية وتتحاز بصورة ذهنية عن النائب القوى القادر على تحقيق مصالح أبناء الدائرة .
- 3- موقف الأحزاب من المعاقين شارك في تهميشهم ولم يهتم حزب من الأحزاب قبل ثورة 25 يناير بتشكيل أمانة للمعاقين سوى الحزب الوطني ، وكانت أمانة بلا فاعلية ، وكانت مجرد استكمال للشكل ، مما أفرغها من مضمونها وانفضاض أعضائها منها ، وبعد الثورة وقيام عشرات الأحزاب الجديدة ، لم يلفت الانتباه نشاط حزب من بينهما يضم المعاقين ، رغم أنهم كانوا جزءاً من الحراك الثوري .

نشر في "بوابة أسوان الحديثة" بتاريخ 11 يناير :

أكد السيد "بكر دردير محمد" رئيس حزب الإرادة والتحدى (تحت التأسيس) بالأقصر والمتحدث الرسمي للحزب ، أنه تم اتخاذ الإجراءات الرسمية لإنشاء أول حزب سياسي لصالح المعاقين بأنواعهم ، وأضاف أنه الأول في نوعه لتتال هذه الفئة المهضوم حقها في مصر في ظل إهمال شديد من المسؤولين .

هذا جزء من التحديات التي قد تكون مجرد سطح الواقع ؛ لأنه ومع التجربة والاحتكاك سوف تفرض تحديات أخرى وتظهر أهمية التعامل معها في وقت ظهورها ، ومن هنا لابد من تحمل كل الأطراف لمسئوليتها لتحقيق أكبر نسبة نجاح للتجربة ، وهو النجاح الذي يمهّد ويؤسس للبناء نحو المستقبل .

إن انخراط المعاقين في العمل العام والسياسي الذي بدأ يتضح مع ثورة 25 يناير سوف يتضح بخبرة أوسع في المعركة الانتخابية البرلمانية ، وسوف يقرر العديد من القيادات المؤهلة الترشح للمجالس المحلية بداية من المجلس القروي وحتى مجلس المحافظة مدعومين بنص المادة 180 من الدستور السابق ذكرها أو التي تحدد أن يمثل ذوو الإعاقة في كل وحدة محلية تمثيلاً مناسباً .

إن الالتحام بقضايا وحقوق المعاقين تحمل آفاقاً لنجاح التجربة ، مرهوناً بالجهد الذي سيبدل فيها ، مما سيظهر وجه المستقبل منه.

* المرأة المعاقة والتميز المزدوج : (1)

على الرغم من أن اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة لا تتضمن أى إشارة واضحة إلى الإعاقة ، فقد تم إعداد توصيتين عاميتين على صلة بالموضوع . أولهما (التوصية 18) التى تلزم الأطراف فى تقاريرها باعتماد إشارة صريحة بوضع النساء ذوات الإعاقة وبخاصة بالنسبة للتشغيل والتعليم والضمان الاجتماعى ، كما تشترط أن توفر الدول الأطراف معلومات عن النساء ذوات الإعاقة فى تقاريرها الدورية ، وعن التدابير المتخذة لمعالجة وضعهن .

تعترف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالباً ما يواجهن خطراً أكبر من التعرض سواءً داخل المنزل أو خارجه بالعنف أو الإصابة أو الاعتداء والإهمال ، أو المعاملة غير اللائقة وسوء المعاملة أو الاستغلال ، وللتصدى لهذا الهاجس ، اعتمدت الاتفاقية أيضاً نهجاً من مسارين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ذوات الإعاقة ، فهى تعتمد بأحد مبادئها المساواة بين الرجل والمرأة ، وتكرس مادة خاصة بالنساء ذوات الإعاقة ، وتشترط اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة إلى المرأة ذات الإعاقة من مادة محددة (المادة 60) وكذلك عبر مجمل نصها فى نواحي مختلفة من الديباجة .
المقابلات :-

من خلال المقابلات التى أجريت مع بعض مسئولى الجمعيات والمدارس القائمين على قضايا ذوى الإعاقة ، اتفق أكثر المسئولين على نفس المشكلات التى يعانى منها المعاقين ، وأيضاً اتفقوا على نفس المطالب التى يرغب المعاقين تحقيقها سواءً فى التعليم أو الصحة أو وسائل المواصلات ، وسوف نتطرق لهذه المطالب باستفاضة فى الجزء الثانى للبحث ، ولكن من المقابلات التى نود التطرق لها بتفصيل أكثر وذلك لأهمية الفكرة وتأثيرها النفسى على المعاقين هذه المقابلة .

يقول الأستاذ "عمر" - مشرف رياضى بنادى ذوى الاحتياجات الخاصة بمركز شباب بدر - وهو (صاحب إعاقة فى القدم) : " يوجد عدم اهتمام من وزارة الشباب والرياضة بالمعاقين وخاصة من الناحية المادية حيث يأخذ الطالب 36 جنيه شهرياً مقابل ذهابه للنادى على اعتبار أنها تكلفة مواصلات ذهابهم للنادى ، مع العلم أنه النادى الوحيد المختص برياضات المعاقين فى أسوان ، ويضيف أنه قبل الثورة كان الحال أفضل كان يتم صرف مبالغ أكبر بالإضافة إلى

(1) كتاب أزمة الإعاقة عبر التخصصات العلمية - الدورة السادسة - ديسمبر 2014 ، هيئة قصور الثقافة .

(ملابس رياضية للطلبة _ وجبات _ أدوات للمعاقين). الطلبة داخل النادي لديهم مواهب وقدرات خيالية ولا يوجد أى بطولة تم دخولها إلا وحققوا مراكز متقدمة وميداليات في العديد من الألعاب , عدد المعاقين المترددين على النادي حوالى 70 معاق تقريبًا بينهم حوالى 30 فتاة بخلاف مجلس الإدارة , أغلب المترددين على النادي من مناطق عشوائية (الحكروب - السيل) , والمفترض أنه كانت تقدم معونات لهؤلاء الطلبة لظروفهم الاقتصادية فى المواسم أو الأعياد (كرتونة رمضان - حلاوة المولد -...) ولكن الآن يجد الطلبة صعوبة فى الحصول عليها مع صعوبة الإجراءات والروتين فهي تقدم من جهات حكومية .. أى أن هذه حقوق لهؤلاء وليست هبة من أحد .

* من الألعاب الموجودة فى النادي :-

- ألعاب قوة (كرة الجلة - رمح - سباق جرى - رفع أثقال -...).
- طائرة على الأرض - تنس طاولة بالفم - كرة جرس للمكفوفين .

وكانت أمنية الأستاذ/عمر للمعاقين كالاتي : (نفسى بس يبقى فيه اهتمام أكثر بالعبية وأنهم لما يسافروا بطولة يتعاملوا زى بتوع بحرى اللي هما تتبع نفس الوزارة , لأن لعبية القاهرة بيبقوا لابسين ترنجات ماركة (addidas-puma) ولعبية أسوان بيروحوا بترنج بـ 35 جنيه).

ومن خلال الاستبيان والتحدث مع فئات مختلفة من ذوى الإعاقة رصدنا العديد من المشكلات المتعلقة بتسيير حياة أصحاب الإعاقات المختلفة وتواجههم ومشاركتهم فى المجال العام والتي يجب على الدولة والمسئولين مراعاتها والعمل على تنفيذها بشكل جدى وحقيقى ؛ لأن من هؤلاء من لا يستطيع أن يمارس حياته بشكل طبيعى بسبب عدم وجود كرسى متحرك أو غيره من الأدوات الأساسية المناسبة لكل نوع إعاقة ، ولذلك قمنا بعمل تجميع لكل مطالب واحتياجات لكل المبحوثين الذين تم معهم الاستبيان وهذه المطالب على لسان أصحابها .

- عداد اللجان الانتخابية مجزة للمعاقين حركيًا ، وذلك عن طريق مراعاة أماكنها من البداية.
- طباعة استمارة الانتخابات بطريقة "برايل" وذلك لمساعدة المكفوفين على إبداء صوتهم الانتخابى دون الحاجة إلى القاضى ، ولتتم العملية الانتخابية بشفافية .
- تجهيز اللجان بالملصقات الخاصة بلغة الإشارة للصم والبكم .
- ترشيح معاق يمثل فئة المعاقين فى البرلمان وتوصيل آرائهم .
- لفت انتباه المسئولين بالمحافظة والمصالح الحكومية للوصول لطريقة تواصل مناسبة للتواصل بين المعاقين والمسئولين فى جميع أنحاء المحافظة .

- عمل حملات توعيه بحقوق ومشاكل المعاقين فى التلفزيون أو بالشارع .
- وجود وسائل موصلات مناسبة للمعاقين ، وأيضًا توافر طرق مناسبة لهم خصوصًا ذوى الإعاقة الحركية والسمعية .
- متابعة القضاة الذين لا يتعاملون بطريقة حسنة مع المعاقين داخل اللجان الانتخابية وتوسيع دور المراقب الانتخابى ليشمل مراقبته لأداء اللجنة مع المعاق .
- الاهتمام بتعليم المعاقين خصوصًا ذوى الإعاقة السمعية حيث أنهم لا يتلقون تعليم جيد .
- الاهتمام بتوعية المعاقين أنفسهم بحقوقهم ، وأيضًا تعريفهم للقوانين الخاصة بهم والتي تساعدهم لاكتساب حقوقهم .
- وجود وظائف مناسبة للمعاقين ، ومراعاة نوع الإعاقة التى لديهم ، وأيضًا تفعيل نسبة الـ5% فى قانون الوظائف ، مع مراقبة هذه النسبة وزيادتها .
- تفعيل الدساتير والقوانين المصرية لضمان الحق فى المشاركة والحياة العادية للمعاقين .
- عمل تدريبات وندوات للمعاقين لتوئلهم للمحليات ، وعمل مؤتمرات للتوعية بحقوقهم .
- تعليم الكمبيوتر واستخدام التكنولوجيا للمعاقين .
- 3- أسباب المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية :
- للمساهمة فى تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالمعاقين .
- لتحقيق متطلبات المعاقين ورغباتهم ولحل مشاكلهم .
- لدعم ذوى الإعاقة بأسوان عن طريق أنشطة وتدريبات للمعاقين لزيادة مهاراتهم .
- المشاركة فى جمعية حماة السلام لأنها كانت تخدم المعاقين ، وكانت تقوم بمشاريع وتعطى قروض خاصة للمعاقين .

مازال النضال مستمر على حقوق الأقليات

ثانيًا :- تحليل الجزء الإحصائي من الاستبيان :

كشفت الدراسة الميدانية عبر تطبيق استمارة الاستبيان أن المستوى التعليمي للعينات لدى أغلب ذوى الإعاقة حاصلين على مؤهلات متوسطة بنسبة 54% ، أما التعليم الجامعي 25% ونسبة الأمية فى العينات 20% ؛ ويرجع ذلك إلى أن العينات التى استطاع الفريق عمل الاستبيان معها من الموظفين بقانون 5% لذوى الإعاقة وهؤلاء أغلبهم مؤهلات متوسطة ، وبعض طلبة الجامعة ذوات الإعاقة البصرية ، حيث لا يوجد داخل المحافظة كليات خاصة لأصحاب الإعاقات الأخرى ، ومن خلال قراءتنا للوضع بكل عام نرى أن نسبة الأمية هي النسبة الأكبر داخل المجتمع لأسباب اقتصادية واجتماعية وقصور المؤسسات التعليمية على توفير الظروف التعليمية الملائمة لأصحاب الإعاقة ، لذلك نسبة الأمية التى تم ذكرها ترجع للفئة التى تم العمل معها فقط.

بالنسبة للنوع : فوجود النساء فى العينات بنسبة 50% والرجال أيضًا 50% ؛ ويرجع ذلك لاهتمام المؤسسة بمشاكل النساء فى المقام الأول ، ودراسة العنف المزدوج الواقع على النساء ذوى الإعاقة ، وتم إشراك الرجال لأن هذه القضية بها انتهاك مجتمعي واضح ويستحق التوقف ، وأيضًا اهتمام النساء الأكثر فى الاستجابة لفريق البحث وسهولة التعاون على عكس الرجال .

وبخصوص عمل ذوى الإعاقة : فالفئة التى تعمل 40% والتى لا تعمل 60% ؛ ويرجع ذلك الفساد المتفشى فى مسابقات التعيين ، حيث يقوم الكثير من غير المعاقين بتزوير شهادات تثبت أنهم معاقين للفوز بالتعيين فى نسبة 5% لذوى الإعاقة ، وهذا ظلم واضح على أصحاب الإعاقة البسطاء الذين ليس لديهم (واسطة أو محسوبة) ، وأيضًا الظروف الاقتصادية التى تعيق الكثير منهم أصحاب المواهب أو الحرف من العمل بها بسبب نقص الأدوات المناسبة لهم ولظروف إعاقتهم .

نسب الحالة الاجتماعية لذوى الإعاقة : أعزب 53% ، ومتزوج 47% ، وفى هذه النقطة نرجع إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية التى تؤخر نسب الزواج بشكل عام بالإضافة للثقافة المجتمعية تجاه هذه الفئة ، حيث لابد لصاحب الإعاقة أن يتزوج من فتاة صاحبة إعاقة أيضًا ، حيث يرفض الأهالى زواج ابنتهم السليمة (من وجهة نظرهم) من صاحب إعاقة مهما كان مستواه الفكرى أو العلمى.

نسبة نوع الإعاقة داخل الاستبيان : حركية 55% ، والحسية (بصرية- صم - بكم-..)
45% حيث تقسم أنواع الإعاقة إلى حركية ، حسية ، ذهنية ، ونحن لم نستهدف داخل الاستبيان أصحاب الإعاقة الذهنية ، ويتم تواجد ذوى الإعاقة الحركية بشكل أكبر فى المجال العام لأن طبيعة إعاقتهم أسهل إلى حد ما فى التواصل .

بالنسبة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعى : فكانت نسبة المستخدمين 50% وغير المستخدمين 50% ، وهذا يشير إلى قوة الصدى الذى صنعه الفيس بوك تحديدًا ، ومدى تأثيره فى حياة الناس ، وتواصلهم بالعوالم الخارجية التى كانت مجتمعاتنا منفصلة عنها وأصبح العالم كما يقولون (قرية صغيرة) ، وباقى وسائل التواصل ، وأيضًا الوسائل التكنولوجية الحديثة التى صممت لتناسب ظروف ذوى الإعاقة.

وبالسؤال عن أهم مصادر المعرفة لدى ذوى الإعاقة : وجدنا نسبة 46% من التليفزيون والراديو ، يليه الأصدقاء 26% ، ثم الأهل 23% ، وتم طرح فكرة أنه هل للمعلومات والخبرات الجديدة المكتسبة من خلال الأهل والأصدقاء ومواقع التواصل الاجتماعى تأثير واضح فى دورهم فى المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية ، ووجدنا تأييد لهذه الفكرة بنسبة 38% نعم و62% لا.

وكشفت أيضًا الدراسة الميدانية عن مدى تأمل ذوى الإعاقة فى الانتخابات الرئاسية، وأنها قد تكون الأمل الذى تنشده هذه الفئة لتحقيق الحد الأدنى من الحياة الآدمية الآمنة كما قيل لهم ، وكانت النسب التى تتوى المشاركة 66% نعم و33% لا ، حيث لا توجد لديهم بدائل أخرى إلا أن ينتظروا ربما يصدقوا هذه المرة .

وبخصوص المشاركة فى أى نشاط اجتماعى أو سياسى : من قبل كانت النسبة 49% نعم و51% لا ، وهذه النسبة المتقاربة ترجع لأن الاستبيان تم مع أشخاص أغلبهم فى المجال العام ، ولكن من خلال دوائر المعارف وعمل مقابلات ودراسة واقع المعاقين ، يؤكد ما أشرنا إليه من قبل أن نسب المشاركة بشكل عام ضعيفة ، وذلك لأسباب ثقافية متخلفة تتعلق بنظرة المجتمع لذوى الإعاقة ، وأنه يكون شخص قيادى داخل مؤسسة أو جمعية أو حزب ...إلخ ، بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية والتعليمية مع ضعف الموارد ، كل هذه الأسباب تؤدى إلى حصر دور هذه الفئة داخل دوائرهم الضيقة كجمعيات أو نوادى خاصة فقط لذوى الإعاقة لشعورهم بالأمان والاحتواء ، على عكس المجتمع الخارجى ، وهذا ما يجب العمل عليه نحن كمؤسسات حقوقية ومنظمات مجتمع مدنى ننادى دائمًا بالعدالة الاجتماعية ، وعدم التمييز على أى أساس ، وأن

نرسخ لأبسط مفاهيم الإنسانية ، وأن يستوعب كلا منا الآخر ، وأن لا نكون أشخاص حاكمين على أساسات شكلية وعرقية وجنسية ,.... هذا ما أدى إلى تكوين البعض منهم إلى روابط أو اتحادات للمطالبة بحقوقهم .

وبالسؤال عن نسب وجودها والمشاركة فيها ، وجدنا موافقة 40% نعم و60% لا ، وكان أكثر المؤيدين لهذه الفكرة من النساء لما يلاقينه من عنف وتمييز مزدوج لأنها بالأساس أنثى وأيضاً صاحبة إعاقة.

خصائص ذوى الإعاقة من حيث البناء الاجتماعى ، والاقتصادى ، والسياسى للمجتمع:

المجتمع كمنظومة إنسانية بالأول يرتكز على أفرادها الذين بدورهم يحددون أنماط وسياقات هذا المجتمع الإنسانى ، على أطوار نموها وحضارتها مرت بالعديد من أنماط المجتمع ، لكن تعد "القبيلة" هى الشكل البدائى الأول للمجتمع الإنسانى ، ربما لأن القبيلة هى منظومة اجتماعية يربط أفرادها صلات دم ورحم ويتواجدون فى نفس المكان (الجغرافيا) ، وبالتالي ينتظم هؤلاء الأفراد وفق منظومة القبيلة من خلال آلياتها وسيقاتها ، بل تسلم هذه المنظومة من جيل إلى جيل ، مقدمين لها الولاء والانتماء ، ويقدر ما حدث للعالم من طفرات تطور على مستوى المنظومات الاجتماعية ، إلا أن القبيلة كشكل بدائى تنعم بحالة من الاستقرار النسبى لمجتمعها ، ربما لأن عملية "الإرث" الثقافى والاجتماعى الذى يسلم من جيل إلى جيل يشكل نوع من الثبات .. تقريباً.

لكن فى المقابل لا يمنح أفرادها حق انتقاد المنظومة / القبيلة بأى شكل ، وأفرادها الذين يحاولون ذلك يعاقبون بالنبذ والإقصاء ، والعيش فى منظومة القبيلة وتحت مظلتها ، يشبع حاجات أفرادها للانتماء إلى كيان يقدم الدعم والحماية والمساندة .

ومصر دولة لها إرث حضارى ضخم ، وعلى مدار تاريخها الطويل ، مرت مجتمعاتها بأطوار نمو وتغيير ، وعمل على إحلال وتبديل لكثير من المجتمعات فظهرت أنماط مجتمعية واختلفت أخرى ، مجتمعات تتكون وفق عمل أفراد فى مكان ما ، دون أن تربط هؤلاء الأفراد أى صلات دم ورحم ، مجتمعات تتكون وفق مستوى اقتصادى لأفرادها الخ .

لكن مجتمعاتنا هنا فى الجنوب لازالت تشكل "مجتمع القبيلة" على الرغم مما يحدث من تطور وتنمية ، وإن وصلت متأخرة عن مدن الشمال ، تمثلت هذه فى وجود منظومات تعليم وصحة ومصانع ، وحدث نوع من التدفق السكانى من الشمال إلى الجنوب والعكس ، لكن تظل "القبيلة" هى المنظومة الأساسية التى يتكون منها المجتمع .

وهنا نخص بالحديث محافظتنا "أسوان" لأنها مكان البحث ، أسوان مجتمع قبلي بامتياز، تنوع قبلي كبير ، تتجاور فيه الكتل القبلية أو تنعزل عن بعضها ؛ لذا أول سؤال يُسأل للبعض "أنت من فين؟" ، وهذا ليس سؤال على المكان أو البلد لكن للسؤال عن "القبيلة" و"مجتمع القبيلة" ، يمكن القول أنه ينطبق عليه تعريف "ماكس فيبر" لمصطلح "المجتمعية" حين فرق بين "الجماعية" و"المجتمعية" :

حيث أن "المجتمعية" نمط من العلاقة الاجتماعية حيثما وبمقدار ما يتم ضبط الفعل الاجتماعي بناء على توازن مصالح له نفس الدافع " (1)

وإذاً هذه "المجتمعية" إذا جاز لنا الافتراض هي تنطبق على "مجتمع القبيلة" ، بل إن التغيير يحدث في هذا المجتمع يتم تمريره في سياق القبيلة بدأ من العلاقات الإنسانية ومروراً بالأوضاع الاقتصادية ووصولاً لصندوق الاقتراع وأشكال التنمية المجتمعية المستقلة عن منظومات الدولة متمثلة في مؤسسات المجتمع المدني ، يجوز لنا القول أنه لا يمكن استيعاب المجتمع الأسوانى بمعزل عن سياقات "القبيلة" ؛ لذا بما أن هذا المجتمع يسير وفق منظومة "القبيلة" ، فهناك بالتالي بناء اجتماعي واقتصادي لهذه المنظومة.

يرى "راد كليف بروان" أن المجتمع مثله مثل الكائن الحي يتألف من أجزاء أو وحدات تتداخل وظيفياً وتعتمد على بعضها البعض ، فمثلاً أنه كما تتعاقد أعضاء الكائن الحي للحفاظ على الكائن حياً تعمل نظم المجتمع وتقاليد بدورها على بقاء المجتمع واستمراره . يُعرّف "بروان" الوظيفة بأنها : الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي يكون هو جزء فيه . هكذا تكون وظيفة أي نظام اجتماعي كامن في الدور الذي يؤديه في البنية الاجتماعية المكونة من أفراد يرتبطون ببعضهم في كل واحدٍ متماسكٍ للعلاقات الاجتماعية المحددة ، ووظيفة أية عادة اجتماعية هي الدور الذي تقوم به العادة المعينة في مجمل الحياة الاجتماعية على أساس أن هذه الحياة هي عماد النسق الاجتماعي الكلي . يعطى "بروان" أهمية للحياة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية طالما أن النسق الاجتماعي يؤلف - في رأيه - وحدة كيان ووظيفة ، أي أنه ليس مجرد تجمع أو حشد ، وإنما هو كل متكامل مثله مثل الكائن العضوي " (2) .

⁽¹⁾ ماكس فيبر : مفاهيم أساسية في علم الاجتماع .

⁽²⁾ موقع أرنتروويس : مقال عن "راد كليف" ، كتابة "ميروك بوظوقة" .

وهنا تدليل على ما قد طرحناه مسبقاً بأن "القبيلة" منظومة اجتماعية تنعم بالثبات ، وهذا ما طرحه " راد كليف " فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، وهنا النظام الاجتماعى للقبيلة يشكل حالة التماسك أو الترابط لدى الأفراد ، وبدوره يغذى فكرة الانتماء ، لكن هناك وجه "قبيح" وهو "التعصب القبلى" ، الذى لا يمكن تجاهل وجوده بل يفرز شكل من أشكال العنف والصراع بين الكتل القبلية المتنوعة داخل أسوان .

ويجدر الإشارة هنا إلى ما طرحه "ابن خلدون" فى مقدمته عن قضية العصبية حيث أن "ابن خلدون" فى كتابه "الدور الذى تلعبه العصبية فى الحياة الاجتماعية" ، و رأى أن فكرة العصبية مرتبطة بفكرة الوازع الذى يعتبر القوة المحركة للمجتمعات . فالطبيعة البشرية تتطلب وجود وازع يحرك الناس لفعل الخير أو الشر ، والوازع الذى تحدث عنه "ابن خلدون" هنا هو الوازع الاجتماعى ، وليس الوازع الأخلاقى ، فكان يرى أن الإنسان شرير بطبعه، والاجتماع ضرورة طبيعية تفرضها الظروف على الإنسان ليعيش بسلام مع الآخرين. والعصبية ضرورية لاتحاد أفراد المجتمع الواحد ضد غيرهم من المجتمعات " (1)

وهذا ما يحدث فى مجتمعنا فى أسوان ، بل تعد "العصبية" أحد أهم سياقات البناء الاجتماعى للقبيلة ، وفيما يخص العلاقات التى تربط أفراد المجتمع هى علاقات تحكمها شكل من أشكال الفعل الاجتماعى ، كما طرح "ماكس فيبر" وهى "العادات والتقاليد" ، حيث أنه يطلق مصطلح "العادة" على الفرص الموجودة فعلياً لانتظام إيقاع الفعل الاجتماعى ، وتبعاً لتوافر فرصة وجودها داخل دائرة الأشخاص الذين اعتادوا عليها من خلال الممارسة الفعلية ، ويحسن أن تسمى العادة تقليداً إذا ارتكزت الممارسة الفعلية على معاشة طويلة " (2)

وهذه الممارسة بالضرورة ترتكز على معاشة طويلة ، تطبع على المجتمع سمة غالبية أو إطار عام يدور فى فلكه الأفراد ، والعادات والتقاليد فى مجتمعنا هى الركيزة لمجتمعنا وحتى وإن بدت فى بعض جوانبها مجحفة وتشكل نوع من التهميش بل الإقصاء لبعض الأفراد وكل سلوك يخالف هذه العادات والتقاليد يعرض الفرد للنقد .

بل إن تنظيم "القبيلة" كما طرح "فيبر" تنظيمًا "سلطويًا" ، حيث تعنى "السلطة" إمكانية فرض انصياع مجموعة محددة من الأشخاص لأمر له محتوى معين ، وأما "الانضباط" فهو

¹ د. سلوى عبد الحميد الخطيب ، موقع الرأى 2007/3/11 .

² ماكس فيبر: مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع.

إمكانية فرض الانصياع بصورة سريعة وتلقائية وآلية لدى مجموعة محددة من الأشخاص وذلك بناءً على عملية ضبط الممارسة " (1) .

وهذه السلطة التي تمتلكها القبيلة وتلزم بها أفرادها نفاذة ، وغير قابلة للنقاش ... وهذا طرح مختصر لما يخص البناء الاجتماعي للقبيلة .

ونأتى بالحديث عن طبيعة البناء الاقتصادي ، والذي يشكل أحد أعمدة أى مجتمع سواء قبلى أو مدنى ، إن "مجتمع القبيلة" يشكل نوع من التماسك المتراكم للأفراد ، ويقدر ما يوفر نوع من الاستقرار بقدر ما يوفر أيضاً نوع من الاتكالية ، حيث أنه ليس كل أفراد مطالبون بالعمل والإنتاج ، بل يمكن أن يكون هناك شخص واحد يقدم المال لباقي الأفراد ، وأن كل نشاط اقتصادى يقوم به فرد أو عدد من الأفراد داخل القبيلة هو ينعكس على باقى الأفراد للإشارة هنا أن هذا يعزز فكرة "مظلة القبيلة" ، التي تقدم لأفرادها هذا الدعم.

ويجدر هنا الإشارة أن البنية الاقتصادية لمجتمع القبيلة يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذى يعمل من خلاله أفراد القبيلة ، مثال "الزراعة" التي تعد من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي عرفتها الإنسانية ، والزراعة نشاط اقتصادى يتطلب عدد من الأفراد للعمل والإنتاج داخل جغرافية القبيلة ، وهنا تحدد الأدوار الوظيفية التي يقوم بها كل فرد ، وايضا هنا يبرز الدور السلطوى لأفراد يملكون القرار مثال "كبير العائلة" الذى منوط به تحديد هذه الأدوار، وأيضاً فض النزاعات الاقتصادية المعتادة بين الأفراد .

قد نشر بموقع جريدة "الميدان" بتاريخ 2015/3/18 تحقيق بعنوان : "استياء بين ذوى الإعاقة فى أسوان بسبب تأخر التضامن تسليم الدراجات البخارية" :

"سادت حالة من الغضب بين عشرات المعاقين بأسوان ، بعد تأخر مديرية التضامن فى تسليمهم الدراجات البخارية الخاصة بهم ، والتي تقدموا للحصول عليها منذ 4سنوات-بحسب وصفهم- ، وأكد عدد من المعاقين أنهم تقدموا بشكوى إلى النيابة الإدارية بشأن تأخير تسليم مديرية التضامن الاجتماعى الدراجات البخارية لـ 40 معاقاً بعد مرور 4 سنوات من تقديم طلبات الاستلام ، وأضافوا أنهم تقدموا بطلبات إلى مديرية التضامن الاجتماعى للحصول على دراجة بخارية تساعدهم فى تنقلاتهم وقضاء حوائجهم ، وقاموا بإجراء كافة الكشوف الطبية اللازمة ، ودفعوا الرسوم المقررة لذلك ، لكن لم يتسلم المستحقون هذه الدراجات البخارية حتى الآن " (2) .

(1) ماكس فيبر: مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع.

(2) موقع جريد الميدان /تحقيق احمد على بتاريخ 2015/3/18 .

قضية مثارة على أرض الواقع ، ولم تجد حلاً جذرياً ، هنا يبرز سؤال حتمى وأساسى "من المسئول؟" ، وإلى جانب هذا السؤال أسئلة أخرى .

" قضية كهذه تدفع بذوى الإعاقة فى المشاركة السياسية فى الانتخابات القادمة للتصويت ، من أجل من يحقق مصالحهم ويلبى خدماتهم ؟ أم لمن هو ابن القبيلة التى ربما بعلاقاته يستطيع خدمة أبناء قبيلته؟"

"هل مؤسسات المجتمع المدنى المعنية على دراية ومتابعة دقيقة بقضية كهذه ، أو أخرى مثلها تخص ذوى الإعاقة ؟ "

هنا نود أن نطرح فرضية مفادها أن أوضاع ذوى الإعاقة فى أسوان تقع فى خانة التهميش والإهمال ، وليس هناك حلاً سوى وجود مؤسسات مجتمع مدنى ذات " فعل حقيقى " ليس مجرد "شعارات" ، وهذه المؤسسات منوط بها تقديم كافة الأنشطة المعنية بذوى الإعاقة ، سواء أنشطة تثقيفية ، توعوية ، خدمية ، بل يمكن التعويل عليها فى إحداث تغيير قوى ومؤثر فى محيط ذوى الإعاقة ، وبل يمكن من خلاله الاستفادة من الجانب الإيجابى من "مجتمع القبيلة" وأيضاً السعى من الحد من فكرة التعصب ، لأن هذه المؤسسات "مدينة" تقدم أنشطتها لكافة أفراد المجتمع بعيداً عن "القبيلة" .

المعاقين والمجتمع فى أسوان :

فى البدء يجب أن نطرح أن المجتمع بقدر تركيبته التى أشرنا أنها تركيبية بدائية وهى "مجتمع القبيلة " لكن الجميع كل الجميع يتحمل تبعات هذا المجتمع "ذوى إعاقة " أو ليسوا كذلك ، وفيما يخص ذوى الإعاقة هم بالضرورة أفراد ينتمون لتكويناتهم القبلية ، أى أنهم يقدمون الولاء والانتماء لهذا التكوين المجتمعى ، داخل القبيلة ذوى الإعاقة ليسوا أفراد مهمشين بسبب إعاقتهم ، بل يوجد لدى بعض العوائل "كبار عائلة" من ذوى الإعاقة .

لكنه يجب الإشارة هنا أن القبيلة تتعامل مع أفرادها على مبدأ "الجميع واحد" ، أى أن إشكالية الفردية والخروج من عصبه القبيلة غير قابلة للنقاش ، بل حتى أن من هم يختلفون مع بعض مبادئ /تقاليد/عادات القبيلة هم بداخلهم تعصب ما لانتماءاتهم القبلية هذه ، ومن ثم ذوى الإعاقة فى أسوان هم أفراد داخل قبائل يشكل البعض منهم سلطة أو "مشورة" .

لكن فيما يخص المجال العام والذى يضم الأنشطة الاجتماعية ومؤسسات سياسية أو مجتمع مدنى هناك شأن آخر لأن بالضرورة هذه التكوينات "المدنية" لها سياقاتها المختلفة عن القبيلة هناك تهميش واقع على الجميع وللتأكيد كل الجميع "ذوى الإعاقة" وغيرهم .

وهذا التهميش من قبل مؤسسات الدولة لكل ما هو خارج نطاق جغرافية المركزية ، لذا قلة وجود مؤسسات مجتمع مدنى تخصص ذوى الإعاقه ، أو احزاب سياسية تنفذ بنودها فيما يخص مشاركة ذوى الإعاقه ، ليس استثناءً ، لأن قلة وجود مؤسسات "مدنية" فاعلة فى المجتمع فى أسوان هو السائد ، وحتى لا نتصدر أحكام نحن نطرح مفردة "قلة" التى تعنى بدورها أن هناك مؤسسات موجودة معنية بشأن ذوى الإعاقه .

مثال "جمعية حماة المستقبل" ، ونطرح هذا المثال لما توصلنا له من خلال استمارات البحث التى قمنا بعملها مع نماذج مختلفة من ذوى الإعاقه "الحركية" من لهم حق التصويت أو الترشح ، واتضح لنا أنهم يدركون بعمق حجم التهميش الواقع عليهم كفة فى المجتمع من قبل مؤسسات الدولة أو حتى أغلب مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب ، بل يشيرون أن هذا التهميش يعد مضاعفاً ، لأنهم يعيشون فى مجتمع جنوبى بعيداً عن المركزية وهباته الكثيرة .

وفيما يخص قضية "المشاركة السياسية لذوى الإعاقه" : كما طرحنا من قبل لا يمكن فهم المجتمع فى أسوان بمعزل عن إشكالية "مجتمع القبيلة" ، لذا نود أن نوضح هنا أن مشاركة ذوى الإعاقه فى العملية السياسية هى مشاركة موجودة وأساسية ، وهذا ليس طمعاً من ذوى الإعاقه أنفسهم فى لعب دور فاعل ومؤثر فى تفعيل حقوقهم التى نصتها الدساتير والقوانين ، بل كل ذوى الإعاقه هؤلاء هم جزء من تكوين يجب عليه بكافة أطيافه أن يدعم "ابن قبيلته" أيًا كان .

لذا نرى ظاهرة مهمة جداً وهى "حشد المصوتين" من خلال توفير وسائل وصولهم للجان الترشيح الخاص بهم فى مناطقهم ، والإدلاء بأصواتهم لصالح مرشحهم ، لأنهم فقط ابن القبيلة ، وهذه ظاهرة موجودة ولا يمكن تجاهلها ، وهى مطبقة على الجميع من ذوى الإعاقه أو غيرهم ممن ليسوا كذلك .

لكن فى المقابل هناك تنامى لبعض مؤسسات المجتمع المدنى التى تعمل محاولة استقطاب أفراد من داخل تكتلاتهم القبلية ، وذلك من خلال تقديم أنشطة توعوية وتثقيفية وتنموية أيضاً ، هذا التنامى بدوره لا يمكننا الجزم بأنهم عمل تفكيك لفكرة "القبيلة" لكنها ربما استطاعت عمل نوع من إعطاء خيارات للأفراد داخل المجتمع .

وحتى يكون طرحنا واقعى - نحاول أن يكون - يجب أن نقر فيما يخص المشاركة السياسية هى بالنهاية مرتبطة بمصالح الأفراد سواء "ناخب" أو "مرشح انتخابى" ، بمعنى أنه

ذوى الإعاقة يمكن أن يرشح من هو /هى خارج تكتله القبلى لأنه يقدم لشريحة ذوى الإعاقة ما يحتاجونه من دعم وأنشطة .

إذاً الفيصل هنا "الفعل الحقيقى" الذى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى أو الأحزاب السياسية فى تفعيل دور ذوى الإعاقة وتقديم كافة الخدمات التى يحتاجونها , لكن من الملاحظ بجدية أنه خلال الأربعة سنوات منذ ثورة يناير وحتى الآن نشاط الحراك المجتمعى "المدنى" فيما يخص كافة شرائح المجتمع وفئاته , وهذا الحراك بدوره عمل نوع من إعادة صياغة مفاهيم عديدة , مثل (وضع المرأة , قضايا الشباب , ومشاكل ذوى الإعاقة) .

بل أصبح لدى أفراد المجتمع يمكن القول شكل من أشكال الوعى الحقوقى الذى بدأ يتنامى , ليشكل نوع من السياقات المنظمة.

فى نهاية شهر يناير لهذا العام انعقد مؤتمر تحت عنوان "حول مشاركة ذوى الإعاقة فى الحياة السياسية بأسوان" : هذا بدوره يمثل نوع من الحراك المجتمعى لفئة ذوى الإعاقة , لم يكن موجوداً من قبل , وقد ناقش المؤتمر "تبنى مفهوم التوعية السياسية للأشخاص ذوى الإعاقة بأسوان ومحافظات جنوب الصعيد" تحت رعاية المجلس القومى لذوى الإعاقة وجمعية حماة السلام والأمم المتحدة , فى إطار سعى الدولة حالياً إلى تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة وخاصة المرأة فى الحياة السياسية وتمكينها من المشاركة الفعالة فى العمل السياسى الاجتماعى " (1) , وفيه أوضحت الدكتورة / مرفت السمان - عضو مجلس إدارة المجلس القومى للإعاقة : " أنه رغم حصول المعاقين على مواد دستورية حالياً , إلا أنه لم تفعل حالياً بشكل واقعى , الأمر الذى يحتاج إلى تضافر كافة الجهود لوضعها على أرض الواقع" .

وأشار محمد جاد - استشارى وخبير التنمية بمحافظة أسوان - إلى أنه لم توجد حالياً أى إحصائيات فعلية لحصر الفئات ذوى الإعاقة إلا سوى الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء منذ سنوات والتى تحتاج إلى تحديث بما يحقق خدمة قضايا هذه الشريحة من المجتمع , مطالباً بتفعيل القوانين الخاصة بالأشخاص ذوى الإعاقة فى المجتمع , منها تفعيل مادة 5% الخاصة بالتعيينات الحكومية أو توفير السكن الملائم , وتحسين طرق تناولهم الإعلامى .

(1) موقع "البوابة نيوز" السبت 2015/1/24 .

وأضاف أن الاحصائيات الصادرة فى العالم بشأن إعداد المعاقين تجد أنها نحو 10% فى الدول المتقدمة وما بين 12 إلى 14% فى الدول النامية والدول التى تعاني من الصراعات السياسية ، وتابع أنه سيتم على مستوى محافظة أسوان إعداد ميثاق شرف سيتم توزيعه لوسائل الإعلام بشأن تحسين صورة المعاقين إعلامياً واعتبار ذلك مسئولية مجتمعية تحتم على الجميع الالتزام بها والالتزام بأخلاقيات الإعلام .

وخرج المؤتمر بعدة توصيات أهمها :

- تفعيل المواد الدستورية الخاصة بالأشخاص ذوى الإعاقة .
 - التواصل مع القوى السياسية من أجل تقديم الأشخاص ذوى الإعاقة ، وخاصة المرأة المعاقة ، فى القوائم والبرامج الحزبية ، وعمل دورات توعية فى جميع المحافظات من أجل التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة المعاقة .
 - إضافة إلى مطالبة الإعلام بتحسين صورة تناول الأشخاص ذوى الإعاقة " (1) .
- إذا المؤتمر طرح العديد من القضايا ، منها تمكين ذوى الإعاقة من المشاركة السياسية، وتفعيل نصوص الدستور الخاص بهم ، وأيضا تحسين صورة ذوى الإعاقة .
- يعد هذا حراك مجتمعى ، لكن ليس بالضرورة كل الحراك المجتمعي يؤدي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع ، وهذا ما يقره ذوى الإعاقة أنفسهم ، لأنهم يرون أن القضية هو ما أسميناه "فعل حقيقى" يعمل على تغير حقيقى .

(1) موقع "البوابة نيوز" السبت 2015/1/24 .

الفصل الثالث

1- أثر التكنولوجيا والتطور الإلكتروني في حياة ذوى الإعاقة.

2- القوانين والتشريعات التي تخص ذوى الإعاقة ومدى تمثيلها لحقوقهم.

أولاً : أثر التكنولوجيا والتطور الإلكتروني في حياة ذوي الإعاقة :

إن التكنولوجيا هي كلمة ليست عربية ولكن ذات أصل لاتيني ، وتتكون من مقطعين وهما: - Techno بمعنى مهارة أو فن أو صناعة ، و Logi بمعنى العلم أو التعلم . وبالتالي تصبح معنى الكلمة كاملة هي "علم الفن" أو "علم الصناعة" أو "تعلم المهارة" ، وكلها معاني مشتقة من العلم والتعلم والفن .

فإن كلمة تكنولوجيا تعنى علم الأداء أو علم التطبيق ، حيث أورد الكثير من العلماء تعريفات أخرى عديدة لكلمة التكنولوجيا أرى أنها تتقارب من بعضها أكثر من التباعد، وسنتحدث عن بعض تلك التعريفات، ومنها :

التكنولوجيا: عملية شاملة تقوم بتطبيق العلوم والمعارف بشكل منظم في ميادين عدة ؛ لتحقيق أغراض ذات قيمة عملية للمجتمع.

وتعرّف التكنولوجيا بأنها : "الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية ، وتطبيقاتها، وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيته".

ومن التعريفات السابقة للكلمة فهي بذلك تهتم بخدمة الإنسان ، فأصبحت التكنولوجيا من أشهر المصطلحات التي يتم استخدامها منذ القرن السابق ، حيث أنها كانت سبب رئيسي في رفاهية العالم بما قدمته من إنجازات ، ويتضح أيضاً من التعريف أن التكنولوجيا هي عبارة عن شئيان أساسيان هما : (1- التكنولوجيا كعملية مستمرة من التطبيق العلوم والمعارف) ، (2- التكنولوجيا كأدوات ناتجة من العملية لخدمة ورفاهية الإنسان) .

وبسبب انتشار التكنولوجيا في العالم عموماً وفي القرن الأسبق خصوصاً فقد دخلت التكنولوجيا في كل أنواع العلوم كالطب والهندسة والفنون .

ينقسم استخدام التكنولوجيا ألى استخدامها في الحياة اليومية ، واستخدامها في العملية التعليمية .

* استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم :

كما يعرف أن التكنولوجيا قد دخلت في جميع مجالات الحياة كالهندسة والطب والدفاع فإن وجودها في العملية التعليمية لا يقل أهميه عن وجودها في باقى المجالات بل قد يزداد قليلاً بما يمثله التعليم من أهمية في حياة الإنسان عموماً والمعاق خصوصاً ، إن وجود التكنولوجيا في التعليم ساعد أيضاً أن يتعلم الطالب بصورة أكثر توسعاً وأكثر إبداعاً ، وقد شملت وسائل التعليم التكنولوجية الآتى : الأقراص المسموعة والمرئية ، الانترنت ببحوره الواسعه ، التليفزيون

والراديو والفيديو ، ونظرا لأهميه استخدام التكنولوجيا فى التعليم فقد نجد تسابق كل من القطاع الحكومى والخاص لإدخال التكنولوجيا فى المدارس والجامعات وتتمثل أهمية استخدام التكنولوجيا فى العملية التعليمية فى النقاط الآتية:

تقوم التكنولوجيا بدور هام بالنسبه للمعلم ، حيث أنها تسهل عليه عملية الشرح للطلاب وأيضا تسهل عملية استيعاب الطلبة للمعلومات ، كمثال شرح درس ما نظريًا يختلف تمامًا عن إذا تم شرح الدرس باستخدام وسيله تعليمية كالفيديو .

تساعد التكنولوجيا على ازدياد مهارات الإبداع للطلاب والتخيل ، الإنترنت ووجود كم هائل من المعلومات من قواميس وكتب وخرائط قد سهل عمليات تبادل المعلومات والتعليم بشكل ملحوظ .

وكما أشرنا سابقًا فان العصر الحالى يعتبر هو عصر تكنولوجيا المعلومات وتدفق المعرفة والمعلومات فى جميع المجالات وانعكست آثارها على جميع الأفراد سواءً الأصحاء أو المعاقين وفي ضوء ما تشير إليه الإحصاءات بإعداد ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديداً المعاقين منهم ، تؤكد أن نسبتهم فى المجتمع لا تقل عن 10% من مجموع السكان وتزيد هذه النسبة فى المجتمعات النامية لتقترب من 13% ، لذا وجب الاهتمام باستخدام التكنولوجيا لذوى الإعاقة ورعايتهم يعتبر مطلبًا ، وهذا ما تنص عليه المواثيق الدولية والمحلية وما تكلفه تلك المواثيق . إن وجود المعاقين بهذه النسبه التى ليست بالقليله ساعد على وجود مصطلح خاص بهم وبالتكنولوجيا ، وهو مصطلح "التكنولوجيا المعاونه (Assistive technology) إن تعريف التكنولوجيا المعاونه أو التكنولوجيا المساعدة كما تم ذكره فى ال IDEA1997 هو كالتالى "أى خدمة ، برمجيات ، جهاز ، نظام منتج " الذى يتم استخدامه لزياده أو تحسين القدرات الوظيفية للأفراد ذوى الإعاقة " .

وجه الإفادة من تكنولوجيا المعاونه ذوى الاحتياجات الخاصة فى النقاط التالية :-

- تسهم فى علاج مشكلة الفروق الفردية بين ذوى الاحتياجات الخاصة ، حيث تعالج الفروق الفردية مساعدة ذوى الاحتياجات الخاصة على اختلاف قدراتهم واستعداداتهم ونمط تعلمهم على التعلم بشكل أفضل .
- تقليل الإعاقات أو إزالة أثرها ، بما يساعد على تحسين فرص تعلمهم وزيادة فرص إبداعهم .
- تقليل الاعتماد على الآخرين ، مع جعلهم مندمجين مع مجتمعهم والتواصل معه من خلال المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية .

- توفر أجهزة الكمبيوتر استقلالية كاملة للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والحسية أو الإدراكية. كما يمكن لأجهزة وبرمجيات الكمبيوتر نطق ما يُريد البكم توصيله والقراءة للمكفوفين أو ضعاف البصر ومساعدة الأشخاص ذوي صعوبات التعلم في أداء الأنشطة الإدراكية بسهولة ؛ والسماح للأشخاص الصم بالتواصل عبر الهاتف وتفعيل أدوات مراقبة البيئة للأشخاص المصابين بالشلل الرباعي ، وغيرها الكثير.

ومن الممكن النجاح في اختيار وشراء الأجهزة والبرمجيات المناسبة التي تلبى الاحتياجات الفردية للأشخاص ممن ليست لديهم معرفة على الإطلاق أو يعرفون النذر القليل عن أجهزة الحاسب .

وفيما يلي تعريف موجز بالأنواع المختلفة لتكنولوجيا الكمبيوتر المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة :

- ومن هذه البرامج خيارات الإدخال / الإخراج من ضمن الخطوات الأولى الجيدة عند النظر إلى أجهزة الكمبيوتر هو التركيز على احتياجات الشخص وما إذا كان يريد إدخال معلومات للكمبيوتر أم تلقي ناتج من الكمبيوتر أم كلاهما .

1- الإدخال

قد تكون واجهات الإدخال البديلة أو لوحات المفاتيح المعدلة أو الإدخال الصوتي حلولاً بالنسبة لأي شخص لا يستطيع استخدام - أو لا يسهل عليه استخدام - لوحة المفاتيح القياسية نتيجة لقصور في وظائفه الحركية أو البصرية .

2- المخرجات

بصفة عامة، يتم تصميم أجهزة وبرامج الإخراج المعدلة لإفادة الأشخاص ذوي الإعاقات الحسية. ويقصد بالإخراج المعلومات المعروضة على الشاشة والمطبوعة .

أنواع التكنولوجيا المساعدة (التكنولوجيا المعاونة) :

تنقسم التكنولوجيا المساعدة إلى عدة أنواع وهي تتمثل في الآتي :

1- إعاقة التنقل والكراسي المتحركة :

* الكراسي الخشبية هي الكراسي التي تصنع من قبل النجار بمواصفات خاصة للطفل وتكون ثابتة وينجد المقعد والظهر وفيه الحزام وأشرطة لاصق حول الكاحل حسب حالة الطفل ويمكن إضافة طاولة للرسم والكتابة والأكل ، ويتم استخدام الطاولة في الفصل أو في المنزل للحصول على الجلسة الصحية للطفل ، وتوصف للأطفال في المراحل المبكرة من المرض ، حيث يحتاجون إلي نظام جلوس يستخدم في المنزل من دون الحاجة إلي تنقله.

* الكرسي المتحرك وهونظام جلوس لتثبيت وتصحيح وضع الجلوس لجسم المعاق أو المريض بشكل صحى لكى يستخدمه للتنقل من مكان إلى آخر ، وهذا النوع من نظام الجلوس يعد على حساب مقاييس خاصة لكل فرد بشكل يوفر الراحة الكاملة له والحد من تطور أعراض الإعاقة.

2- التكنولوجيا المساعدة لضعف البصر :

سأبدأ الحديث عن مجموعة بسيطة من الأمثلة على التكنولوجيا المستخدمة لمساعدة ضعاف

البصر :

- النص المكبر (Zoom Text) : وتم إنتاجه فى عام 2001 بواسطة شركة (Ai Squared) وهو عبارة عن برنامج محوسب يقوم بتكبير الشاشة على جهاز الحاسوب بطريقة تلائم الحالة (درجة الضعف البصري)
- التحكم باللون فى الشاشة بطريقة ملائمة.
- توفير بيئة صوتية مناسبة لقراءة المحتوى.
- توفر خدمة معالجة الصوت والتحكم به.
- فى بيئة ويندوز نجد هناك ما يسمى بالمرافق الصوتي وكذلك بشاشة التكبير المضافة مع برنامج ويندوز.

وكلما زاد مستوى النسخة كلما زاد البرنامج تطوراً ،يسمى البرنامج (Accessibility) ويوفر ملحقات عديدة لجميع الحالات (حالة الإعاقة) إلا أن الإعاقة البصرية وتحديداً ضعاف البصر ، يلائمهم أمرين من هذا الملحق وهما :

- مكبر الشاشة الذي يرافق مؤشر الفارة فيكبر ما يقع عليه المؤشر.
- الملحق الصوتي الذي يوفر قراءة صوتية لكل ما يقع عليه المؤشر.

3- التكنولوجيا المساعده لضعاف السمع والصم والبكم :

تتقسم وسائل تكنولوجيا التأهيل السمعي لعدة أنواع :-

أولاً : الأجهزة الإلكترونية منها الآتى :

السماعات: لقد تطورت التكنولوجيا بشكل كبير فى هذا المجال ، حيث إنها تقدم يومياً أجهزة سمعية لتكبير وتوضيح الصوت ، وتوضع على الأذن من الخارج ، وتتميز بأنها سهلة الاستخدام ، وسعرها فى متناول الجميع .

قفاز إلكتروني لقراءة لغة الإشارة : حيث توصل العلماء لاختراع قفازات إلكترونية قادرة على ترجمة لغة الإشارة التي يستخدمها الصم والبكم وتحويلها إلى نصوص مكتوبة .

ثانياً : البرامج "السوفت وير"

تأثير التكنولوجيا على المجتمعات :

إن التكنولوجيا اثر بالغ على المجتمعات وعلى البناء الاجتماعى والثقاي للمجتمعات عموماً وسواء كانت المجتمعا كفكرة عامه وكبيرة او المجتمعات الخاصة كمثل مجتمعات المعاقين وغيرهم .

ساعدت التكنولوجيا على توسيع إدراك الشخص المستخدم لها ، وتطوير ثقافته، وجعلت منه متابعاً جيداً للأحداث فى كل أنحاء العالم بلا قيد أو عذر يحول بينه وبين ما يحدث خارج النطاق الذى يعيش فيه ، كما أن لديها القدرة على تقريب المسافات بين الأشخاص .

كما أن الوسائل الاتصالية الحديثة قرّبت من وجهات النظر وآراء الأشخاص وذلك من خلال التواصل المجتمعى وتبادل الأفكار، مما ساعد على التعرف على نظريات الآخرين ، وطريقة تفكير الآخرين ، وكيفية التعامل معهم ، بالإضافة إلى التعلم من مشكلاتهم العصرية، ومعرفة الحلول لتلك المشكلات. وقد نرى مثلاً واضحاً لهذا ألا وهو التجربه الثورية التى حدثت فى تونس وما عقبه من ربيع عربى فى باقى البلدان العربية وعلى رأسها مصر ، حيث أنه بوجود وسائل الاتصال الحديثة وخصوصاً الإنترنت منها وشبكات التواصل الاجتماعى مثل الفيسبوك وتويتر أدى إلى الاستفادة من تجربة تونس فى بعض الأشياء فى باقى الدول العربية . بينما على مستوى ذوى الإعاقة فإنه من خلال حديثنا مع بعض المعاقين أكد البعض منهم استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعى ، وأنه بسبب شبكات التواصل الاجتماعى قد نَمَى قدراته كفرد معاق وأثرى معلوماته .

تأثير الانترنت كنمط من أنماط التكنولوجيا على المجتمعات

ولمعرفة تأثير الإنترنت على المجتمعات عمومًا وعلى المعاقين خصوصًا ، فقد وجب في البدايه ذكر خصائص الإنترنت المتعددة .

أولاً : الإنترنت شبكة مفتوحة مادياً ومعنوياً : إن شبكة الإنترنت ذات طبيعة غير منغلقة ، حيث أنه يمكن لأي شخص الآن الاتصال بشكبه الإنترنت أيان كان موقعه الجغرافى بالإضافة إلى سهولة التواصل بها ، كما أنه لا يحتاج إلى مهارات عالية لتعلمه ، وسنجد أن ذلك أثر على المجتمعات التى انتشر بها .

ثانياً : الإنترنت شبكة عملاقة ومتنامية : حققت شبكة الإنترنت ما لم تحققه أى وسيلة اتصال أخرى فى تاريخ الإنسانية ، فقد حطم الإنترنت حواجز الإحصائيات جميعها . فقد احتاج الراديو إلى سنوات حتى أصبح لديه 50 مليون مشترك ، بينما احتاج التلفزيون إلى 15 سنة ، واحتاج الحاسب الشخصى إلى 16 سنة ، فى حين أن الإنترنت احتاج إلى 4 سنوات فقط حتى تخطت هذا الحاجز . ويتزايد عدد المشتركين على الشبكة كل يوم . وقد مكن الانتشار والتنمى السريع للإنترنت المعاقين إلى اقتحامه والتواجد بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) .

ثالثاً : الإنترنت شبكة عشوائية : بسبب طبيعة الإنترنت وتطوره ، فإن المعلومات موجودة عليه بشكل عشوائي ؛ ولذلك قامت عدة جهات غير ربحية وأخرى تجارية بإنشاء فهارس ، وتطوير برامج تقوم بالبحث عن المعلومة التى يطلبها المستخدم . وقد ساعدت الفهارس والموسوعات التى تم إنشائها إلى ترتيب المعلومات فى الإنترنت بالإضافة إلى وجود محركات البحث ، مما أدى إلى مزيد من التنظيم للمعلومات .

رابعاً : الإنترنت شبكة شعبية : لا توجد وسيلة حالياً تضاهى شعبية الإنترنت ؛ لأنها وسيلة جماهيرية وليست مقصورة على فئة معينة ، وعن طريقها امتلك الفرد المستخدم العادى قوة كبيرة جداً . وأدى ذلك إلى أنه يستطيع الشخص العادى التأثير فىمن حوله عن طريق استخدام الإنترنت سواء فى تثقيف نفسه بالمعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية أو بنشر المعلومات .

خامساً : الإنترنت متطور باستمرار : أصبحت شبكة الإنترنت حديث العالم أجمع ، لأنها الوسيلة التى أحدثت تحولاً بالغ فى مفهوم صناعة المعلومات وسرعة انتشارها ، ذابت معه فوارق الزمن وبعد المسافات ، إذ حوّل هذا الجهاز العالم إلى شاشة صغيرة بقراته الشاسعة وشعوبه المختلفة ، وأجناسه المتعددة من خلال شاشته الصغيرة .

الخدمات التي تقدم بواسطة شبكة الإنترنت:

يقدم الانترنت العديد من الخدمات المتنوعة ولكن من أهم هذه الخدمات الآتي:-

(1) البريد الإلكتروني E-mail: يعنى إرسال الرسائل واستقبالها إلكترونياً ، وهو من أكثر الخدمات الشعبية فى الإنترنت . ويستخدم فى معظم الشركات التجارية لدى عدد كبير من مستخدميها. ويستخدمه الباحثون والدارسون والأكاديميون لتبادل المعلومات والتنسيق فى أعمال معينة كوسيلة للاستفسار عن معلومات محددة ، ويتم الإرسال بالصوت والصورة وليس النصوص المكتوبة فقط.

(2) نقل الملفات : بروتوكول نقل الملفات (FTP) File Transfer Protocol ، يعد هذا البروتوكول هو الأقدم والأكثر استخداماً لنقل الملفات عبر الإنترنت .

(3) الربط عن بعد : عن طريق Telnet ، على سبيل المثال تقدم هذه الخدمة ربطاً بين الحواسيب الضخمة عن بعد ؛ حتى تجعل من الممكن استخدام البرامج الجاهزة للحواسيب الأجنبية ، بل تجعلها كما لو كانت موجودة داخل الحواسيب الشخصية ؛ حتى لا يعرف الزبون (Client) فى أثناء الاتصال على أى حاسوب يعمل . وتسير Telnet وفق مبدأ مخدم/الزبائن (Client/Server) الذى يضع الزبون والحاسوب عند البرنامج المرغوب.

(4) خدمات البحث عن المعلومات فى قواعد البيانات العالمية : يوجد عدد كبير من البرامج والأدوات التى تقوم بالبحث عن المعلومات فى قواعد البيانات المختلفة منها:-

- برنامج Gopher المتميز بالقوائم الممتدة والفرعية.
- برنامج Archie وهو قاعدة البيانات التى تشتمل على أسماء جميع الملفات الموجودة على جميع أجهزة الكمبيوتر فى الشبكة.

- نظام Wide Area Information Services (WAIS)

- وأهم مما سبق كله، نظام العنكبوت العالمى الجديد (WWW) World Wide Web ، فتشكل الشبكة العنكبوتية الآن أحدث أدوات البحث فى الإنترنت على الإطلاق ، وبشروع استخدامها انحسرت فى الوقت الحاضر الأدوات الأخرى.

(5) خدمه تحديد المواقع المكانية على الخرائط ، من خلال الانترنت مثل برنامج جوجل ايرس.

(6) خدمات تبادل الأخبار والمناقشة.

(7) خدمات التسوق عن بعد .

(8) الخدمات الترفيهية، وغيرها.

(9) إمكانيه البث التلفزيوني واستقبال القنوات الفضائية .

وفى الإنترنت مواد غنية ومتنوعة لإشباع الهوايات وتوفير المعلومات وهواة السفر والسياحة.

ثانياً : القوانين والتشريعات التى تخص ذوى الإعاقة ومدى تمثيلها لحقوقهم.

لاقى المعاقين اهتماماً فى القانون المصرى على مستوى التشريعات والأوراق فقط ، ولكن على المستوى الفعلى والتطبيق لم يُضف إليهم شئ ، لذلك نجد المشرع قد حرص منذ عام 1959 على مواجهة مشكلة المعاقين ، فصدر القانون رقم 14 لسنة 1959 بشأن التأهيل المهني للعاجزين عن العمل وتحديدهم، ثم أدمجت مواد هذا القانون فى قانون العمل، ثم عاد المشرع لتنظيم الموضوع بموجب القانون رقم 39 لسنة 1975 بالمعدل رقم 49 لسنة 1982 وأطلق عليه اسم "قانون تأهيل المعاقين" .

فى ظل القوانين المتعاقبة صدر قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 ومن خلالها أقرت بعدة خدمات تقدم للمعاقين .

1- خدمات التأمين الصحى للأطفال المعوقين الذين هم من مواليد عام 1996 وما بعده وذلك طبقاً للمواد 27- 28 - 29 من القانون .

2- وكذلك تنص المادة رقم 86 من قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 على "تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم الأجهزة التعويضية والمساعدة وقطع غيارها ووسائل وأجهزة إنتاجها ووسائل النقل اللازمة لاستخدام الطفل المعاق وتأهيله" .

وبناءً على القانون يحظر استعمال هذه الأجهزة والوسائل لغير المعاقين دون مقتضى ، ويعاقب على مخالفة ذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه والمصادرة .

وقد صدرت قرارات إدارية ومنها الخدمات التى تقدم لذوى الإعاقة ، وذلك من خلال التعاون بين وزارة التأمينات والجهات الأخرى ، وقد يراها البعض امتيازات ونحن لنا تحفظات على كلمة امتيازات .

1- صدرت التعليمات الانضمامية رقم 18 لسنة 2005 لوزير النقل بسفر المعاقين ومكفوفى البصر ومرافقيهم بقطارات السكك الحديدية بتخفيض 75 % من أجور السفر الحالية بالدرجات العادية .

2- صدرت التعليمات الخاصة بهيئة النقل العام رقم 15 لسنة 2005 بالسماح للمكفوفين والمعاقين بالانتقال المجانى على خطوط هيئة النقل العام فئة خمسون قرشاً .

3- صدر قرار مجلس إدارة جهاز مترو الأنفاق رقم 1/444 - 321 - 2006 بمعاملة السادة المعاقين بذات التخفيضات التى تمنح لمكفوفى البصر للسفر على خطوط مترو الأنفاق بشرط أن يكون مقيد بالجهة المختصة ، وأن يحمل البطاقة الدالة على ذلك من وزارة التضامن ، وتصل هذه التخفيضات إلى 92 % من قيمة تكلفة الاشتراكات .

4- تخفيض تذاكر الطيران بموجب بطاقة إثبات شخصية المعاق .

5- وافق معالى وزير الصحة بتاريخ 2010/10/30 على الآتى:

• تخفيض رسوم الكشف الطبى الابتدائى لخدمة ذوى الإعاقة إلى مبلغ خمسة وعشرون جنيهاً وتكون تلك الرسوم شاملة كافة الفحوصات والتحاليل ، وأن يكون الكشف الطبى بجميع اللجان الطبية على مستوى الجمهورية .

• أن يكون رسم الكشف الطبى لتقرير الحالة الصحية للمعوق لاستخراج شهادة التأهيل خمسة عشر جنيهاً فقط مع إعفائه من كافة رسوم الفحوصات والتحاليل اللازمة لتأكيد التشخيص . ونحن نراه حقوق واجبة ويحاسبوا عليها حين لا تقدم لهم لأنهم مازلوا فى حاجة للكثير من القوانين والقرارات وآليات لتحقيق هذه القرارات ونحتاج لإرادة قوية لتغير الكثير من الأفكار وتغير شكل الشوارع والطرق والأرصفة والمباني التى تلائم ذوى الإعاقة .

وأنا لا نعلم هل المشرعين لا يقومون بمراجعة القوانين المتعارضة لتخرج قانون يغالط القانون الصادر وذلك مثل ما حدث فى قانون التمتع بالجنسية المصرية ، حيث نجد قوانين خاصة بالمعاقين تعطيهم حقوقهم ، ويوجد هذا فى قانون 26 لسنة 1975 المادة (4) فى الشروط وهى التى لم تعدل مع القانون رقم 154 لسنة 2004، وتنص المادة (4) على أن : "يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالية على المجتمع" ، حول أحقية الحصول على الجنسية ، أى أن أبناء المصريات لأب أجنبي وذوى "عاهة" ليس من حقهم الحصول على الجنسية لأنهم عالية على المجتمع .

اتفاقية حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة

المادة 3 (ب) (هـ) ، المادة 4 (أ) (ب) (جـ) (د) (هـ) ، المادة 5 (2) ، مبادئ عدم التمييز وتكافؤ الفرص والاتفاقية تضمن التمتع الكامل على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من قبل جميع الأشخاص ذوى الإعاقة ، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة

فيها ، واتخاذ التدابير الملائمة بما فيها من تشريعات وقرارات تحمي وتعزز من حقوق الإنسان لذوى الإعاقة والقضاء على التمييز ، ولم تنس الاتفاقية ذكر المرأة فى المادة(6) ، حيث يدركون أن المرأة الطرف الأضعف دائماً ، فما بالكم فى حالة المرأة والإعاقة معاً ، والمادة (7) خاصة بالأطفال ، والمواد 8 , 9 , 10 , 11 , 12 ، فقد تناولوا أن يكون هناك رفع وعى المجتمع بحقوق ذوى الإعاقة من خلال مكافحة النمطية ، وتوفير مبانى ووسائل مواصلات وخدمات إلكترونية ، والحفاظ على حقهم (حق الحياة) ولا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حقهم فى الحياة ، مثل حالات الخطر والطوارئ الإنسانية ، والاعتراف بالأشخاص ذوى الإعاقة مع الآخرين أمام القانون ، وأن له شخصية قانونية .

وفى بعض البلدان تشكل التدابير الرامية إلى دعم إشراك الأشخاص ذوى الإعاقة فى الحياة السياسية والعامة جزءاً من الاستراتيجيات ، أو البرامج الوطنية المتعلقة بالإعاقة وتخصص بعض البلدان موارد مالية للمنظمات الوطنية المعنية بالإعاقة لتشجيعها على المشاركة فى الأنشطة التى تضطلع بها الهيئات الحكومية والمجالس الاستشارية ذات الصلة وقد أنشأت مجالس وطنية معنية بالإعاقة ، أو هيئات استشارية مشابهة لتقديم المشورة للحكومة بشأن القضايا المتصلة بالإعاقة ، وفى بعض البلدان (النرويج) مثلاً لديها مجالس استشارية محلية وإقليمية تعنى بشئون المعاقين.

ولا ننسى فى بحثنا دستور 2013 والمعمول بها الآن أنه ذكر ذوى الإعاقة بشكل واضح وصريح فى باب الحقوق والحريات والواجبات العامة مادة (81) " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام ، صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً ورياضياً وتعليمياً ، وتوفير فرص العمل لهم ، مع تخصيص نسبة منها لهم ، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم ، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية ، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين ، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص " .

وفى هذا الباب من الحقوق والحريات جاءت المادة (53) " المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم بسبب الدين ، أو العقيدة ، أو الجنس ، أو الأصل ، أو العرق ، أو اللون ، أو اللغة ، أو الإعاقة ، أو المستوى الاجتماعى ، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى ، أو لأى سبب آخر . فالتمييز والحض على الكراهية جريمة ، يعاقب عليها القانون . " تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز ، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض " .

ولا ننسى فى النهاية لا بد من إصدار قوانين تناسب الدستور لتوضيح آليات التطبيق والتمكين ومراجعة القوانين التى تتعارض مع الدستور ... حتى يحاسب كل مقصر فى حق هؤلاء .

التوصيات

- 1- لا بد أن تتضافر الجهود لدعم المرشحين المعاقين ، وضمان تحقيق تكافؤ الفرص إعلامياً أمامهم.
- 2- على منظمات المجتمع المدني مسئوليات منها : (عقد دورات تدريبية للمرشحين، وتكثيف اللقاءات مع الناخبين في الدوائر ، مع إتاحة فرص أخرى للدعم وفقاً للقانون).
- 3- ولإعلام دور وهو التوجه للرأى العام بشكل منظم ومخطط ، لتغيير الصورة الذهنية عن مرشحين ذوى الإعاقة ، والمساهمة في تغيير الثقافة المجتمعية الحاكمة لهذه الصورة.
- 4- أن يضع المرشح من ذوى الإعاقة حقيقة أنه ليس نائباً عن المعاقين فى البرلمان ، فهو لم يصل إلى المقعد النيابى بأصوات ذوى الإعاقة فقط.
- 5- أن يرسخ المرشح ثقافة البرنامج الانتخابى موضعاً فيه دوره التشريعى فى البرلمان القادم ، وأنه سيقوم هو وزملاؤه بسد الفجوة التشريعية بين نصوص الدستور ومواد القانون الحالى، خاصة وأن الدستور نص على إلزام الدولة فى عدد من مواد بصيانة وحماية الحقوق، وأحال مواد أخرى للقانون أو للسلطة التشريعية ، للكيانات والهيئات فى قطاع الأعمال بتخصيص 5% من الوظائف لديهم لصالح المعاقين الذين يعفون من الشرط المعتاد لإجادة القراءة والكتابة ، مع الحصول على شهادة تأهيل من الشئون الاجتماعية، وهذه المادة والنسبة فى التوظيف لم تُفعلا منذ عقود فى ظل بطالة ضربت الفئات القادرة على العمل دون تفرقة.
- 6- مشاركة الإعلام المسموع والمرئى والمقروء للعمل على توعية المجتمع بحقوق هؤلاء الأفراد ، وكيفية التعامل معهم والعمل على اكتشاف الإعاقة فى صورة مبكرة.
- 7- مشاركة الجهات التنفيذية للعمل على تفعيل القوانين الخاصة بذوى الإعاقة ، والعمل على وجود آلية رصد لكل هؤلاء تعمل على متابعة خط سير العمل ومساندة كل من يقصر فى هذا الشأن عن طريق جزاء إدارى رادع .
- 8- تشكيل لجنة من خلال الجمعيات والمنظمات الحكومية والغير حكومية بتفعيل التشريعات والقوانين التى من شأنها خدمة المعاقين.
- 9- مخاطبة وزير الداخلية لعمل بطاقة خاصة بالمعاقين ذهنياً لإدراج بند جديد للبطاقة الشخصية لإثبات نسبة الإعاقة تحت إشراف لجنة متخصصة طبياً (الكومسيون الطبى) تحت إشراف السجل المدنى ؛ لإقرار نسبة الإعاقة رسمياً ويعمل بهذه البطاقة فى كل من

- التجنيد ليعفى المعاق ذهنياً دون كشف طبي وفي التأمينات الاجتماعية ليستخرج له المعاش دون أن يحتاج لإثبات ذلك ولحمايته من الانتهاكات القانونية.
- 10- ضرورة إجراء دراسات وإحصاءات دقيقة على المستوى الوطنى لمشاكل ذوى الإعاقة ، والاهتمام بالتوعية الاجتماعية والتدريب الأسرى على كيفية التعامل مع المشكلة.
- 11- التأكيد على مراكز البحث العلمى لضرورة توجيه جزء من أبحاثها لخدمة القضية والدعوة إلى الحد من زواج الأقارب.
- 12- النصح والتوجيه إلى الحد من الإنجاب فى الأسر التى يثبت أن من أفرادها مصابون بأمراض وراثية ..
- 13- ضرورة إجراء الفحص الطبى قبل الزواج.
- 14 - ضرورة الرعاية الصحية للأم والجنين أثناء الحمل والولادة .
- 15- التحصين الطبى للأطفال ضد مختلف الأمراض خاصة شلل الأطفال.
- 16- يلزم إدخال تعديلات على القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٨٢ ليصدر تشريع جديد فى صورة عصرية تشتمل على الاتجاهات والأفكار الحديثة عن الإعاقة وأساليب مواجهتها ؛ وذلك بهدف معاونة المعاق على الوصول إلى حياة سوية ومتوازية وإنشاء صندوق لرعاية المعاق وتأهيله وكذلك إعفاء مستلزمات الحياة والتعليم ، والتدريب للمعاق من الضرائب و الجمارك ، ويُقترح أن تتضمن التعديلات العناصر الآتية:-
- أ - تغليظ العقوبة على أصحاب الأعمال عند مخالفة الالتزام بتشغيل النسبة المقررة من ذوى الإعاقة ينفى كافة الوحدات الإدارية والإنتاجية العامة والخاصة.
- ب - تقرير أحكام خاصة مدنية وجنائية فى التعامل مع المعاقين وذلك مراعاة لظروفهم وحماية لهم من آثار إعاقتهم وتقديرًا لظروفهم الحسية والعقلية والنفسية .
- ج - مراعاة أن بعض أنواع الإعاقة قد تكون حائلًا دون أداء الخدمة الإلزامية.
- د - تقرير أحقية الأم العاملة التى لديها طفل معاق فى الحصول على رخصة استقطاع ساعة أو ساعتين من وقت العمل يوميًا لرعاية طفلها المعاق .
- هـ - الحماية التشريعية لأحوال المعاق من سوء الاستخدام أو التصرف.
- و - وضع عقوبة رادعة لمن يستثمر إعاقة الغير فى التسول ، وذلك لوقف استغلال الأطفال المعاقين فى هذا المجال ، والتطبيق الحازم للقوانين ذات الصلة ، ونخص بالذكر قانون المرور الذى يتسبب الإخلال به وعدم الحزم فى تطبيقه . فى إضافة الآلاف إلى طابور المعاقين سنويًا.

المراجع

- 1- تعريف الإعاقة : <http://www.hawaalive.com/brooonzyah/t152143.html>
- 2- الأمم المتحدة : الجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشر ، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 21 ديسمبر 2011 .
- 3- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، والبروتوكول الاختياري - الأمم المتحدة .
- 4- التوجهات العالمية في أبحاث الإعاقة في العالم العربي بقلم "ستيفن أرسكرودر" درجة الدكتوراة كنساس - الولايات المتحدة الأمريكية .
- 5- مقال مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة السياسية (حق دستوري) - بقلم أحمد عبدالله المصدر: الأهرام اليومي 2012/12/14 .
- 6- مقال التحولات في البنية والوظيفة (المجتمع المدني بعد الثورات في مصر 2014/1/27)
- 7- صندوق المعاقين (عصابة الإعاقة) مركز أسوان - هيثم الصمدي 2014/5/3 .
- 8 - موقع انتروبوس الموقع العربي الأول الانثروبولوجي السوسيو انثروبولوجيا "راد كليف براون" (1881-1955).
- 9- بحث عن الإعاقة في مصر قضية اجتماعية واقتصادية إعداد / سناء كامل حسن - كبير باحثين بالإدارة المركزية للموارد البشرية والثقافية ، تحت إشراف أ/هاجر فضل الله.
- 10- بحث بعنوان (كيفية تمكين المعاق من ممارسة حقوقهم السياسية في ضوء التشريع الأردني والاتفاقيات الدولية وموقف العراق منها). إعداد/ رويدية سليمان صالح 2013
- 11- مقال بعنوان (هل يشكل المعاقون في مصر لويس سياسي؟) نشر في "دنيا الوطن" بقلم/وائل عباس 2006 .
- 12- ورقة بحثية عن رعاية وتأهيل المعاقين في ظل التشريعات والقوانين المصرية ، إعداد /صلاح سيد شاكر - مسئول بالجمعية النسائية بأسبوط 2010/8/25 .
- 13- البحث العلمي خطواته ومراحله وأصول كتابته ، إعداد/عبدالرحمن بن عبدالله الواصل- المشرف التربوي في شعبة الاجتماعيات 1999 .
- 14- بحث حول المنهج العلمي وخطواته ، وعرض لخطة دراسة حول (النساء وثورة يناير وتحقيق العدالة) مقدمه / عصام شعبان حسن إلي السيد/عبد الفتاح عفيفي- معهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة .
- 15- كتاب مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق) تأليف/عثمان محمد غنيم- جامعة البلقاء التطبيقية 2000 - 1420 الطبعة الأولى .
- 16- كتاب ماكس فيبر (مفاهيم أساسية في علم الاجتماع) مراجعة وتقديم/محمد الجوهري- المركز القومي للترجمة .

(مرفقات البحث)

استبيان عن مشاركة ذوى الإعاقة فى النشاط الاجتماعى والسياسى

الاسم : السن :

ذكر

النوع : أنثى

التعليم : نوع الإعاقة :

يعول

متزوج

أعزب

الحالة الاجتماعية :

العنوان : المركز :

الوظيفة : طبيعة العمل :

س1- ما رأيك بوضع ذوى الإعاقة بأسوان (ما قبل 25 يناير وما بعدها) بالمشاركة السياسية والنشاط المجتمعي ؟

.....
.....

س2- ما هى متطلبات واحتياجات ذوى الإعاقة للمشاركة السياسية بأسوان فى وجهة نظرك - وكيفية تحقيقها ؟

.....
.....

س3- ما هى مصادرك لمعرفة الأخبار ؟

صحف : صحف إلكترونية : الأهل : الأصدقاء : أخرى :

س4- هل تستخدم مواقع التواصل الاجتماعى والانترنت ؟ نعم : لا :

- هل تساعدك مواقع التواصل الاجتماعى للحصول على معلومات لتفعيل دورك فى المشاركة السياسية ؟

.....
.....

س5- هل يوجد نشاط أو جمعيات تلفت نظرك للاهتمام بذوى الإعاقة بأسوان ؟

.....
.....

س6- هل يوجد أحد من الأسرة يشارك في العملية السياسية (تصويت - ترشح) ؟

نعم : لا :

- ما هي نوع المشاركة ؟

.....
.....

هل مشاركته تحفزك للمشاركة أيضا ؟ نعم : لا :

.....
.....

س7- هل شاركت من قبل في أى نشاط اجتماعى أو سياسى (أحزاب- نقابات - جمعيات أهلية

- مظاهرات واعتصامات) ؟ نعم : لا :

- متى كانت ؟

.....
.....

- لماذا شاركت ؟ / لماذا لم تشارك ؟

.....
.....

س8- هل فكرت فى تكوين اتحاد أو رابطة أو أى تحرك جماعى للمطالبة بحقوقكم ؟

.....
.....

س9- هل تنوى المشاركة فى الانتخابات القادمة؟ نعم: لا :

- لماذا ؟

.....
.....

س10- هل لو توافرت وسائل وطرق معينه خاصة باحتياجاتك ستشارك فى العملية السياسية؟

نعم: لا:

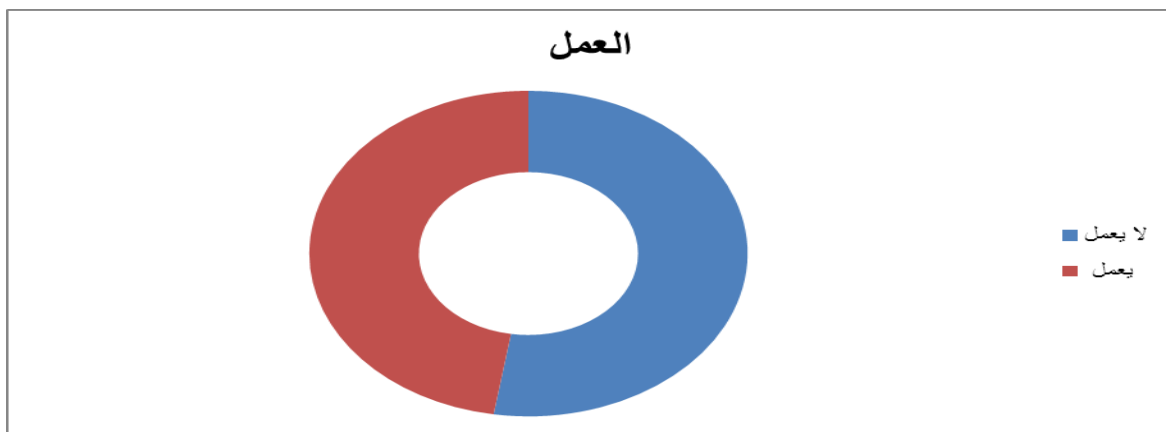
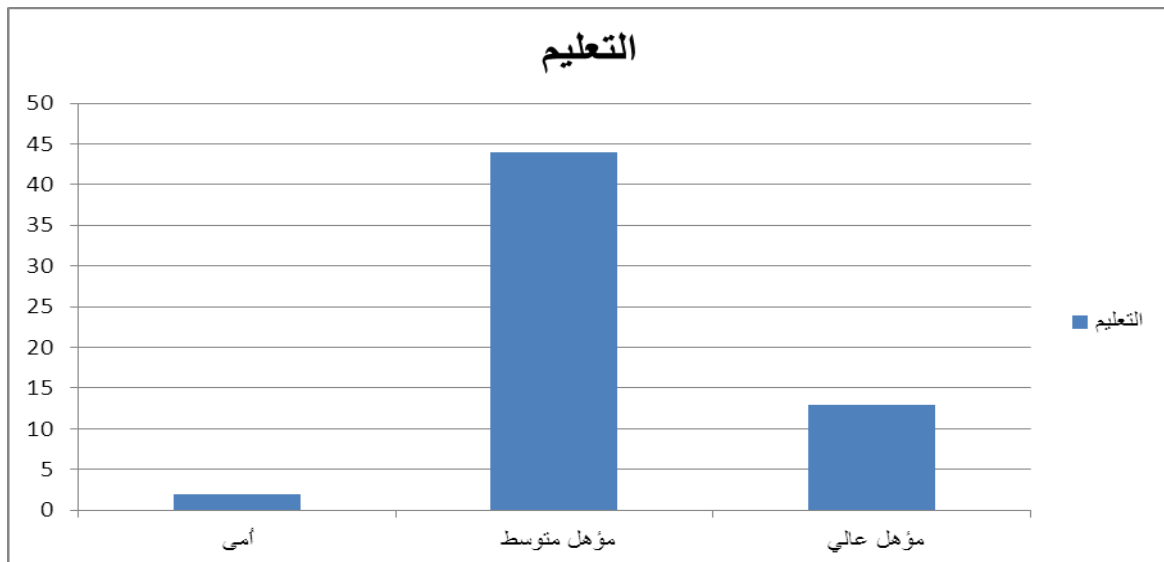
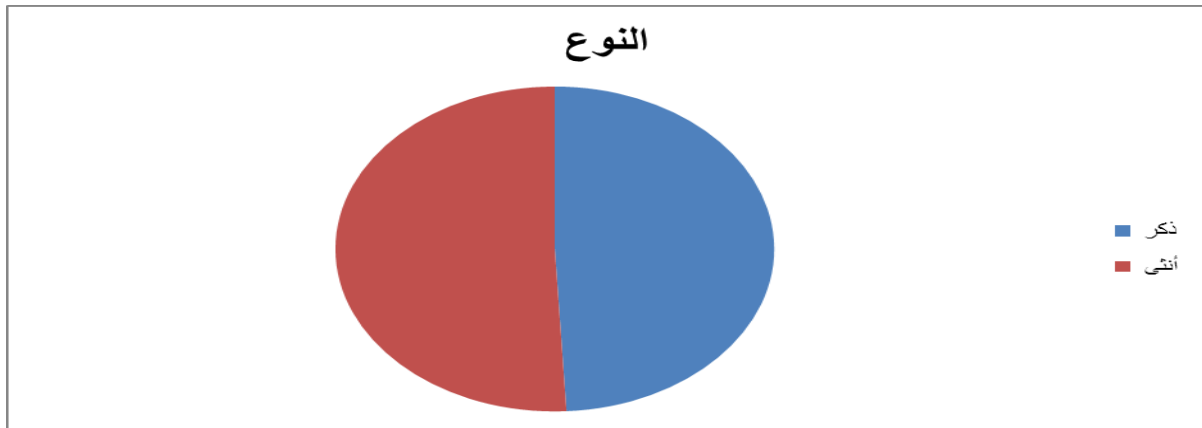
س11- هل جمع معلومات جديدة سواء (أهل - أصدقاء - إنترنت) ستؤثر على دورك فى

المشاركة السياسية الفترة القادمة ؟

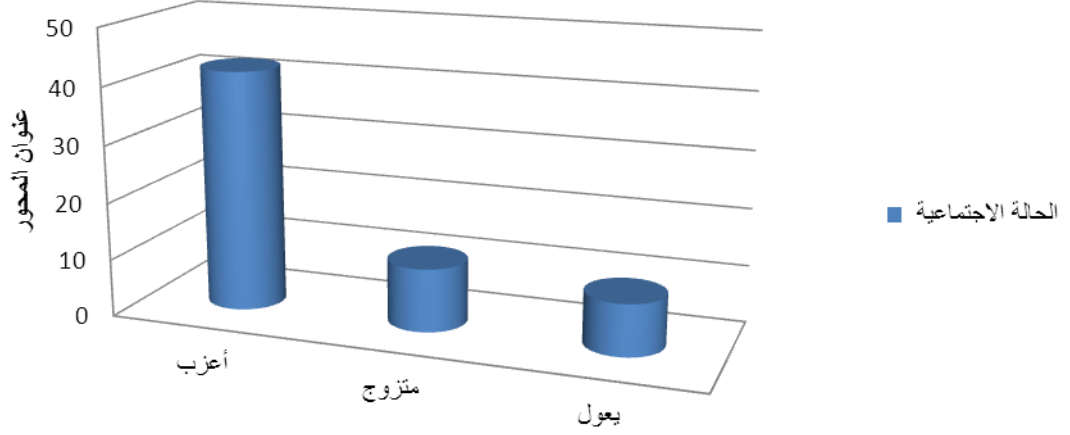
نعم : لا :

س12- هل لك أى نشاط اجتماعى أو حزب سياسى ؟ نعم : لا :

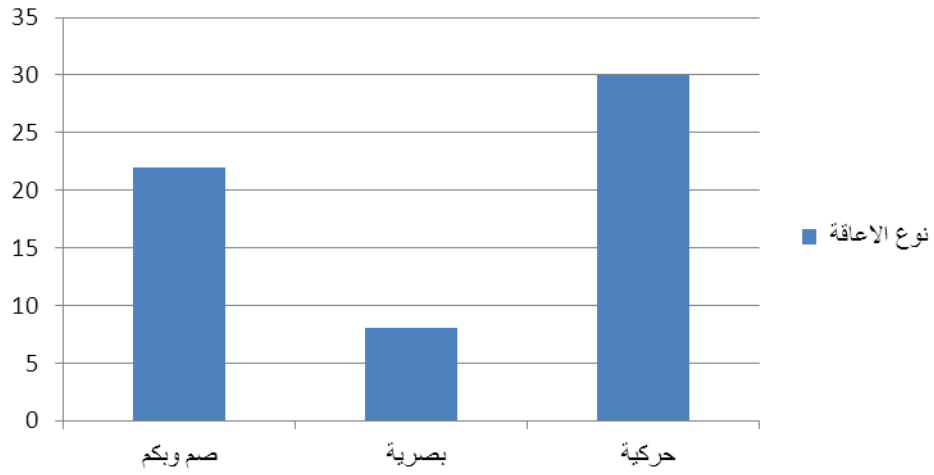
الجزء الإحصائي



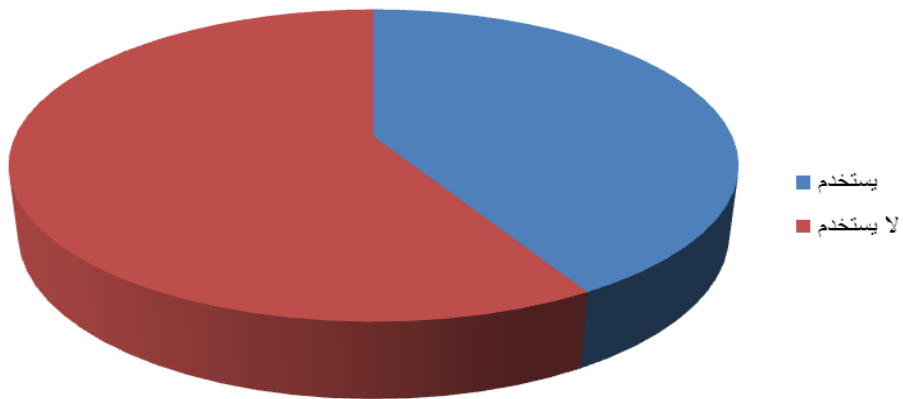
الحالة الاجتماعية



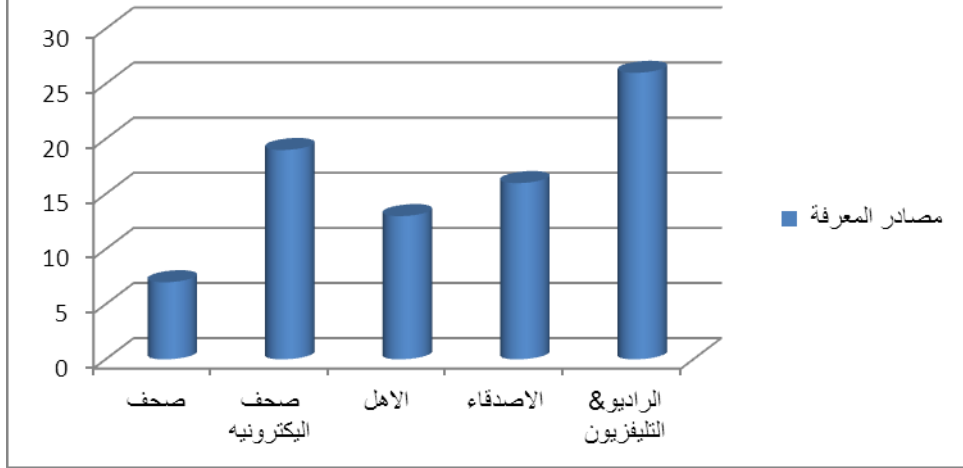
نوع الاعاقة



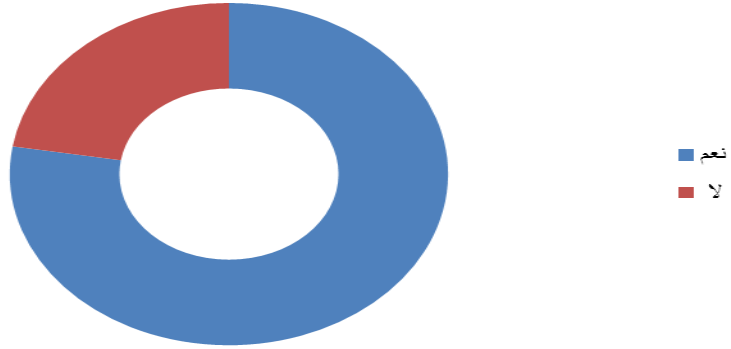
استخدام مواقع التواصل الاجتماعي



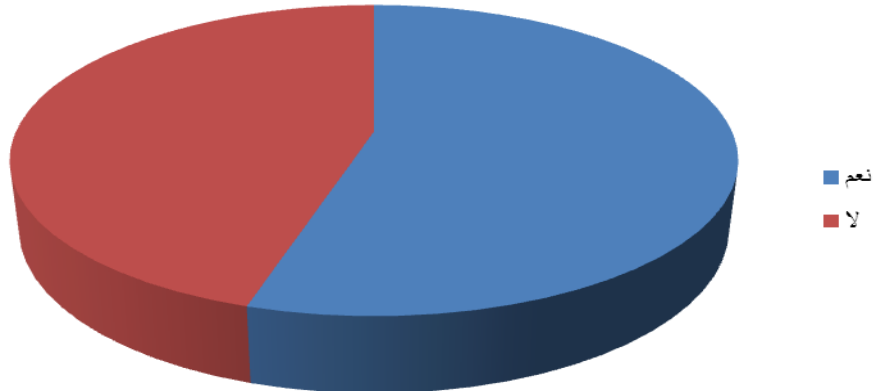
مصادر المعرفة



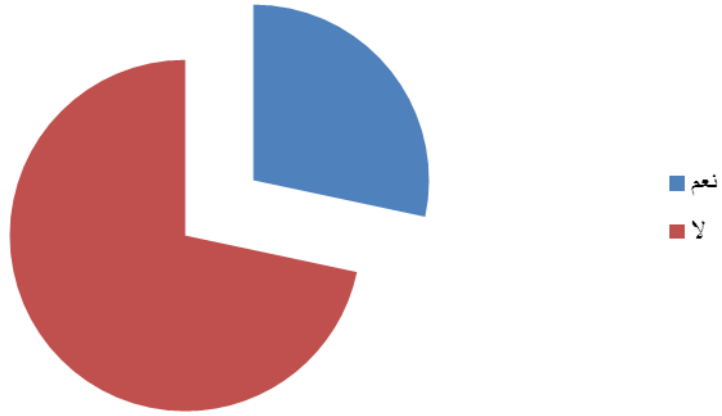
المشاركة في الانتخابات القادمة



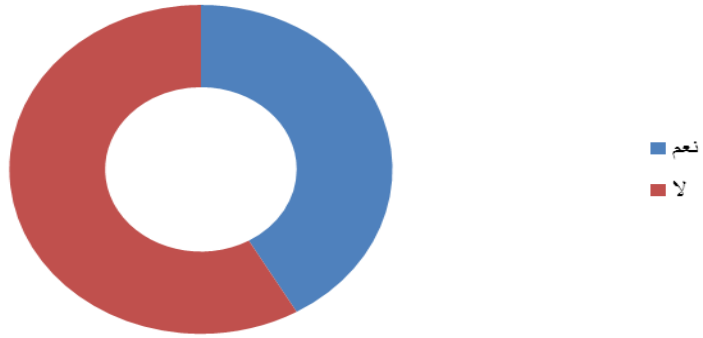
المشاركة في نشاط اجتماعي او سياسي من قبل



تكوين اتحاد او رابطته للمطالبه بحقوقكم



هل جمع معلومات جديدة سواء من الاخل او الاصدقاء ستؤثر فى دورك فى المشاركة





جنوبية حرة

2016